سيد قطب

نقد كتاب

مستقبل الثقافة في مصر

الدار السعودية للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

جدة : رجب ١٣٨٩ هـ

أيلول ١٩٦٩ م

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

لا شك أن كتاب الدكتور طه حسين بك عن « مستقبل الثقافة في مصر » هو كتاب الموسم، وهو لهذا جدير بالعرض والنقض ، جدير بالبحث والمناقشة .

وليس هو كتاب الموسم فحسب، ولكنه الكتاب الأول من نوعه بعد الاستقلال الذي يرسم سياسة كاملة للثقافة النظرية؛ ابتداء من التعليم الأول، إلى نهاية التعليم الجامعي ، ملاحظاً ما يجب أن يتوفر لخطوات التعليم المتوالية من التناسق والانسجام، متمشياً في مراحله كلها بروح واحدة، وعقلية واحدة ترمي، إلى هدف ، وتصل إلى غاية ، وليس هذا بالعمل اليسير .

وقد آثرت أن أقول : إنه يرسم سياسة كاملة للثقافة

---

* نشر هذا البحث تباعا في « صحيفة دار العلوم » بعيد صدور كتاب طه حسين « مستقبل الثقافة في مصر » في الثلاثينيات .

النظرية . مع أنه قد ألم بالدراسة في كليات الهندسة والزراعة والطب والتجارة والعلوم التطبيقية عامة ؛ ولكن من الحق أن يقال : إنه لم يتحدث عنها ، لأن الدكتور نفسه لم يقصد إلى أن يتحدث عنها ، بل آثر أن يدعها لمن هم أعلم بها ، وأكثر دراية بشئونها .

ولم يرسم هذا الكتاب الضخم سياسة التعليم فحسب ، أو سياسة الثقافة المدرسية فحسب ، ولكنه تجاوزها إلى ما بعد مراحل التعليم كلها ، إلى ثقافة المجتمع وعواملها : إلى المسرح والخيالة والمذياع والصحافة ، وتجاوزها إلى الأدب والأدباء والجو الأدبي ، وإلى واجب الدولة والهيئات للبحث العلمي والنشاط الفكري ، وإلى كل ما يتصل بكلمة « ثقافة » بأوسع معانيها ، وفي أوسع حدودها ، ملائماً بين كل مرحلة والتي قبلها والتي تليها ، مما يجعل هذا المؤلف دستوراً جامعاً للثقافة في مصر كما يريدها مؤلفه .

هذا النحو من البحث جديد في مصر ؛ جديد إن لم يكن بموضوعه ومادته، فبشكله وتنسيقه، فالواقع أن الكثير الغالب من هذه الأفكار التي حواها الكتاب خاضت فيه الأقلام والمحاضرات والأحاديث والتقريرات ،وتناولته دروس الأساتذة في دار العلوم بالذات في محاضرات التربية وسواها، وبعضها من البداهة بحيث لا يحتاج لأن يتناوله حديث أو محاضرة لأنه من الموضوعات المكشوفة المكرورة، ولكن الجديد فيه بعد

هذا وذلك أنه بحث جامع متناسق شامل لمراحل الثقافة كلها ، والغاية منها جميعاً .

ونحن قد اعتدنا أن نبحث في كل مرحلة من مراحل التعليم على حدة، وأن نفصل بين الحديث عن الثقافة في المدرسة والثقافة في المجتمع ، واعتدنا أن نبحث كل لون من ألوان الثقافة منفرداً ، وألا نرسم لأنفسنا وجهة محددة ، وغاية أساسية من هذه الثقافات جميعاً ... واعتدنا تبعاً لهذا كله كثيراً من الفوضى ، وكثيراً من التخبط في اتجاهاتنا ، وكثيراً من التعارض ، وكثيراً من التناقض بين غاياتنا القريبـــة من كل برنامج ؛ لأنها غايات متنافرة لم تضمها غاية واحدة واضحة مرسومة للجيل كله ، إن لم نقل للأجيال كلها .

والدكتور في هذا العمل الضخم الذي قام به وحده ، يخطىء ويصيب ، أو على الأقل نرى نحن أنه يخطىء ويصيب ، ويجاوز الغاية حيناً ، ويقصر عنها حيناً، وتصفو نفسه ويرتفع مداه تارةً، وتشوب الغايات القريبة خاطره وتغلبه على استقامة المنطق تارة ... ولكنه بعد هذا وذلك خليق بالاعتراف بعمله العظيم ، خليق بتقدير هذا العمل ، لأن كل من في الوجود يخطىء ويصيب .

وقد آثرت أن تكون (صحيفة دار العلوم) معرضاً لآرائي في هذا الكتاب ، فأحب أن أنبه هنا إلى أنني لم أوثرها لأنها مجلة الطائفة التي أنتمي إليها ، أو لأنني متأثر فيما أبديه

من الآراء هنا بآراء طائفة بعينها ، متجه إلى عقليتها العامة - أو ما يظن أنه عقليتها العامة - حين يهاجمها الدكتور في هذا الكتاب .

فالواقع الذي يعلمه إخواني ، والذي أحسب أن الدكتور يعلمه كذلك - أنني مستقل الفكر عن كل عقلية عامة أو خاصة ، وأنني لا أعيش ولا أستطيع أن أعيش في جو الطوائف وأن مدار حكمي على الأشياء ما يمليه عليّ مذهبي الخاص في الحياة ، هذا المذهب الذي أحسبني عبرت عنه أوضح تعبير فيما كتبت في الصحف من آراء في الأدب والنقد، وأقربه ما نشر في مجلة «الرسالة» في خلال ستة أشهر عما «بين القديم والحديث» وما نشر في عددين من صحيفة دار العلوم عن «الدلالة النفسية للألفاظ والأساليب العربية» . وفي كلا البحثين تظهر هذه العقلية المستقلة . ويبدو هذا المذهب الخاص .

إنما آثرت «صحيفة دار العلوم» لأنها مجلة أساتذة يشتغلون بالثقافة في المدارس خاصة ، فالكتاب يهمهم أول ما يهم أحداً في مصر . ولأنها صحيفة هادئة الطابع ، رزينة الاتجاه ، وهذه صفات لا تتوافر مجتمعة في صحيفة أو مجلة من صحفنا ومجلاتنا .

وفي هذا الكتاب ما نوافق الدكتور فيه أشد الموافقة . وفيه ما نخالفه فيه أشد المخالفة ، وفيه ما يحتمل الأخذ والرد والزيادة والنقصان .

وقد كان هذا التقسيم نفسه صالحاً لترتيب الحديث في هذا البحث . ولكني آثرت أن أسير مع المؤلف في ترتيبه لكتابه . فللدكتور استطرادات جميلة من فصل إلى فصل، ومن موضوع إلى موضوع ؛ وله كذلك قفزات ذهنية عجيبة بين المقدمات والنتائج ، وبين بعض هذه النتائج وبعضها الآخر ؛ وفي تتبع تلك الاستطرادات ، وتقصي هذه القفزات متاع عقلي خصب ليس من المستحسن أن يحرم منه القراء !

والآن فلنستخر الله ، ونأخذ في الحديث عن كتاب الدكتور .

مصر شرقية أم غربية

للدكتور وجهة عامة في كتابه : أن تكون ثقافتنا في المستقبل ثقافة أوربية خالصة . وأن يكون إتجاهنا في الحياة إتجاهاً أوربياً خالصاً . وأن نتأثر أوربا كما تأثرتها اليابان ، في غير تردد ولا تلكؤ ، وبلا انتقاء أو تمحيص أو اختيار .

وهو لا يحب أن تكون هذه الوجهة ابتداء ، ولا أن تكون جديدة يبتدعها هذا الجيل ، لأنها في هذا الوضع تثير اعتراضات يتوقاها هو أشد التوقي، بل يريد لها أن تكون امتدادا للقديم ، واتباعاً للماضي ، وهو لهذا يقرر في سبعين صفحة من صفحات الكتاب هذه النظرية : أن مصر أمة غربية وليست أمة شرقية ، وأنها كانت غربية منذ عهد الفراعنة حتى اليوم ، ولم تكن يوماً ما شرقية ، ولم تطق أن تكون يوماً ما شرقية !

وهو يعني بالغرب هنا أوربا ، ويعني بالشرق الهند والصين واليابان ، ويتجنب أن يذكر غيرها من الأمم إلا تلميحاً إلى فارس وجزيرة العرب ، لحكمة سنعلمها فيما بعد !

وفي هذا الفصل أروع قفزات الدكتور الذهنية التي حدثتك عنها آنفاً ، بل فيه تتجمع كل هذه القفزات ما عدا قليلاً منها ينسرب فيما بعد في الكتاب كله .

وليس هناك اعتراض جدّي على الحقائق الرئيسية التي جاء بها في هذا الفصل، فقد يكون معظمها صحيحاً في ذاته ، ولكن الاعتراض على الطرق العقلية التي يسلكها إلى هذه الحقائق.

ولما كان الدكتور عميداً لكلية الآداب ، ومن زعماء الأدب والثقافة في هذا الجيل، فإنه لا يعنينا منه أن يذكر لنا حقائق صحيحة في جملتها ، بل يعنينا أكثر أن تكون الطرق العقلية إلى هذه الحقائق صحيحة كذلك، حتى يكون نموذجاً كاملاً لتلاميذه الكثيرين، ولمريديه الكثيرين أيضاً .

ونحن لهذا وحده سنتتبع بشيء من الدقة والتطويل آراءه في هذا الفصل ، وإن كنا نعلن مقدماً أننا معه — في شيء من التلطيف والتعديل — في الغاية الأخيرة التي رمى إليها من كتابته . إنما المتاع العقلي الطريف في هذه المناقشة وتصحيح بعض الفكرات الجزئية ، هو الذي يجذبنا إليها .

ويبدأ الدكتور الحديث هكذا :

« ولكن المسألة الخطيرة حقاً ، والتي لا بد من أن نجليها لأنفسنا تجلية تزيل عنها كل شك ، وتعصمها من كل لبس ، وتبرئها من كل ريب هي أن نعرف : أمصر من الشرق أم من الغرب ؟ وأنا لا أريد بالطبع الشرق الجغرافي والغرب

الجغرافي ، وإنما أريد الشرق الثقافي والغرب الثقافي... »

« فهل العقل المصري شرقي التصور والإدراك والفهم والحكم على الأشياء؟ أم هل هو غربي التصور والإدراك والفهم والحكم على الأشياء؟ وبعبارة موجزة جلية : أيهما أيسر على العقل المصري : أن يفهم الرجل الصيني أو الياباني أو أن يفهم الرجل الفرنسي أو الإنجليزي ؟ »

ووضع المسألة في هذا الوضع تتجلى فيه كل مهارة الدكتور في المناقشة : فهو قد قسم الدنيا قسمين اثنين لا ثالث لهما : قسم تمثله الصين واليابان ، وإن شئت فضم إليهما الهند وأندونيسيا وقسم تمثله فرنسا وانجلترا وإن شئت فضم إليهما كل دول أوربا وأمريكا .

فلا بد للإجابة عن سؤال الدكتور في هذا الوضع أن تكون مصر أمة غربية ؛ لأنها – بلا تردد وبـــدون شك – تفهم الإنجليزي والفرنسي أكثر بما تفهم الصيني والياباني في هذا الزمان ! وهذا ما قصد إليه الدكتور من توجيه السؤال على هذا المنوال .

ولكن – لا ريب – أن وجه المسألة يتغير . لو كان الشرق الذي يواجهك به غير الصين واليابان والهند وأندونيسيا . أي لو كان هناك قسم ثالث للدنيا يمثله الشرق العربي والغرب العربي ومصر بينهما حلقة الاتصال .

ثم يزداد وجه المسألة تغيراً لو كانت الدنيا أكثر أقساما حسب عقلياتها المختلفة — وهو الواقع — فكانت أوربا وأمريكا تنقسمان بحسب العقلية الديمقراطية والعقلية الدكتاتورية — وبينهما خلاف أساسي لا شك فيه — وكان الشرق ينقسم بحسب أجناسه وهي كثيرة، وحسب طبيعة بلاده وهي متغايرة.. إلى آخر الأقسام التي لا بد أن يفطن إليها ويدقق في تمحيصها من يريد وضع مناهج الثقافة حسب العقليات .

وعلام يبني الدكتور نظريته في أن مصر أمة غربية ؟

إنه يبنيها على حقيقة معروفة تاريخياً ، وهي أن العقل اليوناني اختلط بالعقل المصري وأثر الواحد منهما في الآخر طوال عشرة قرون فلنسمعه يقول :

« التلاميذ يتعلمون في المدارس أن مصر عرفت اليونان منذ عهد بعيد جداً وأن المستعمرات اليونانية قد أقرها الفراعنة في مصر قبل الألف الأول قبل المسيح » .

« والتلاميذ يتعلمون في المدارس أيضاً أن أمة شرقية بعيدة عن مصر بعض الشيء ، قد أغارت عليها ، وأزالت سلطانها في آخر القرن السادس قبل المسيح وهي الأمة الفارسية ، فلم تذعن مصر لهذا السلطان الشرقي إلا كارهة ، وظلت تقاومه أشد المقاومة وأعنفها. **مستعينة على ذلك بمطوعة اليونان حيناً، وبمحالفة المدن اليونانية حيناً آخر ، حتى كان عصر الإسكندر ،**

وبالتأمل في الجمل التي وضعنا تحتها خطاً، نجد الدكتور

لا يخامره الشك في أن المصريين أباحوا المستعمرات اليونانية في مصر لتوافق العقلين المصري واليوناني وحده . وأنهم قاوموا الفرس للاختلاف العقلي وحده كذلك، وأنهم لهذا استعانوا بمتطوعة اليونان وبمحالفة المدن اليونانية .

ولا يريد الدكتور أن يفرض أن النزاع السياسي والوفاق السياسي لا يعنيان دائماً نزاع العقليات ووفاقها . لافي القديم ولا في الحديث ، وأنه إذا صح — إلى حد كبير — أنه كان هناك اتصال بين العقلية المصرية والعقلية اليونانية . وكان هناك افتراق بين العقلين المصري والفارسي . فليست الأمثلة التي ذكرها هي التي تثبت هذا أو ذلك .

وأمامنا الآن فيما يثور من المشاكل السياسية ما ينفي مثل هذا المنطق ، فاليابان والصين في حرب طاحنة ، وهما فريق واحد في رأي الدكتور ، وإيطاليا تعادي فرنسا وهما أمتان لاتينيتان — فوق أنهما أوربيتان من فريق عقلي واحد في رأيه كذلك .

وما رأي الدكتور لو قلنا له : إن هذه المستعمرات اليونانية لم تكن مرضية من المصريين وإنما كان يسمح بها بعض الفراعنة المكروهين من الشعب ،للجنود اليونانية المرتزقة، لتحميهم هم من غضب الشعب ؟ وإنما المصريين كانوا ينقمون على هؤلاء الفراعنة تقريبهم للإغريق ويأنفون من الاختلاط بالمرتزقة ، ويصفونهم بأقبح الصفات ؟

وما رأيه كذلك لوقلنا له : إن بعض الإغريق كانوا في جيش فارس كما كانوا في جيش مصر سواء بسواء ؟ بل إذا قلنا له : إنه لم يمهد لاحتلال مصر كما مهدت لها خيانة « فانيس اليوناني » الذي أطلع ملك الفرس على بعض أسرار الهجوم وقدم الرشوة لعرب الصحراء ، وأرشد الملك إلى رفع بعض الحيوان الذي يقدسه المصريون على دروع الجنود ؟

وما رأيه لو كانت قد حدثت عدة وقائع صغيرة بين الجنود المصريين والجنود اليونانيين ، وبين مصر وبعض المدن الإغريقية ، كبرقة التي كانت تابعة للإغريق في عهد« وهاب رع»؟

ومع كل هذا لنفرض أن المصريين رضوا بمستعمرات يونانية في مصر ، وثاروا على استعمار فارس . أفلا يرى الدكتور أن القياس مع الفارق — كما يقولون — وأن مصر قد تصبر على مستعمرات صغيرة لها فيها مصلحة سياسيةوهي سيدة نفسها متبرعة بهذه المستعمرات ، ولكنها لا تصبر على استعمار كامل يفقدها سياستها العامة وسيادتها الكاملة ؛ وأن هذا وذلك لا يدلان على توافق عقل ولا اختلاف ، لأنه يقع في كلتا الحالتين على السواء ؟ أولا يرى أن الحروب قديماً وحديثاً لا تثبت النزاع العقلي ولا تنفيه ، وأن الثورات على المستعمرين لا ينظر فيها إلا إلى الحرية والسيادة قبل كل اتفاق عقلي أو اختلاف ؟ وإلا ففيم كانت ثورة مصر على على الحملة الفرنسية ؟ وفيم كانت ثورتها على الاحتـــلال الانجليزي في العصر الحديث ؟ أكانتا للاختلاف العقلي ، كما

ثارت على فارس أم هي الحرية تحركها في كل حين ؟

وقد صبرت مصر على الاستعمار التركي أطول مماصبرت على الاستعمارين الفرنسي والانجليزي ، بل لقد كانت في بعض عهودها تحتمي به من الانجليز ، فهل هذا دليل اتفاق عقلي بين المصريين والأتراك؟ الواقع غير هذا عندنا وعند الدكتور .

ويشاء الدكتور أن يمضي بعد هذا في نفي الوحدة العقلية بين مصر والأمم الشرقية حتى التي تتكلم العربية وتدين بالإسلام ، فيذكر أن الدين واللغة لا يخلقان وحدة وأن المسلمين منذ أقدم عصورهم فطنوا إلى هذا بدليل أن الدولة الأموية في الأندلس ، كانت تخاصم الدولة العباسية في العراق .

ولا شك أن الوحدة السياسية هي التي يبرهن عليها هذا المثال ، وبديهي أن الوحدة العقلية هي التي نعنيها ويعنيها الدكتور في بحثه ، وهي غير الوحدة السياسية بلا جدال . وإلا فقد كانت الأندلس والعراق على ما بينهما من نفور ، تعيشان بعقلية واحدة أو بعقليتين متقاربتين . يظهر ذلك في في نتاجهما الأدبي والعلمي، بل يبدو في أن ، أدب الأندلس تأثر بأدب المشرق تأثراً ظاهراً — على الأقل في بعض صوره — فلم ينتفع بالبيئة الجديدة إلا انتفاعاً محدوداً ، في الشكل أكثر منه في الموضوع . والدكتور طه بك عميد كلية الآداب سيد العارفين بهذه الحقيقة الأدبية التاريخية .

ولكنه يمرق من هذه في رشاقة وخفة إلى نتيجة قاطعة هي : «أن من السخف الذي ليس بعده سخف اعتبار مصر جزءاً من الشرق، واعتبار العقلية المصرية عقلية شرقية . كعقلية الهند والصين ... ! »

ولست أدري من هو الذي اعتبر عقلية مصر كعقلية الهند والصين ؟ ولكني أدري أن مخالفي الدكتور يعتبرونها عقلية شرقية كعقلية مصر ذاتها ... ! ويرون لهذه العقلية المصرية خصائص تميزها عن العقلية الأوربية . كما تميزها عن عقلية الشرق الأقصى سواء بسواء .

وفيم هذا التعميم ؟

ومتى كان لأوربا عقل واحد ؟ وللشرق الأقصى أو الأدنى عقل واحد كذلك ؟ ولم لا نقول : إن لكل أمة عقلاً خاصاً يتطلب ثقافة خاصة،وإن هذه العقول قد تتقارب وتتباعد ولكنها لا تتحد أبداً .

وإلا فما بال البرنامج الدراسي الإنجليزي يمتاز بالتخفيف والتربية الرياضية عن البرنامج الفرنسي ، ويتوسط البرنامج الألماني بينهما ؟ — وهذه أقل مظاهر الاختلاف — وما بال الأدب الانجليزي غير الأدب الفرنسي والأمريكي مع أن هذا مكتوب باللغة الانجليزية ! وما بال الفن الروسي غير هؤلاء جميعاً في القديم والحديث ؟

بل ما بال إيطاليا وألمانيـــا الأوربيتان تنحوان منحى

الدكتاتورية فتتابعهما فيها اليابان في أقصى الشرق، وتلتزم انجلترا وفرنسا الأوربيتان أيضاً الديمقراطية على اختلاف فيها وتؤمن بها معهما أمريكا ، وهي أقرب في الواقع واحتكاك المصالح إلى اليابان منهما، والديمقراطية والدكتاتورية اتجاهان عقليان متقابلان ، ويكفي لتقابلهما أن « الدولة للفرد » في الأولى و « الفرد للدولة » في الثانية ، ويتبع هذا الوضع كل برامج التعليم وكل مناهج الثقافة، وكل الشرائع والقوانين ؟

ثم ما بال العقلية الرومانية قديماً كانت تخالف العقلية اليونانية وهما متجاورتان ومن حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يفترض له الدكتور عقلية متحدة ؟

ثم ما بال الأساطير اليونانية والأساطير المصرية تكادان لا تلتقيان إلا في مشابه قليلة ؟ . وما بال القصة تنبت وتترعرع بل تزدهر في بلاد الإغريق، ثم لا تكون في مصر القديمة إلا أقصوصة ساذجة ؟ ... وما بال . وما بال مع طول اتصال الأمتين كما يقرر التاريخ ويقرر الدكتور ؟

أليس في هذا كله ما يبرهن على أن التعميم في النظم العقلية لا يؤدي إلى نتائج مضبوطة ، يمكن أن تبني عليها توجيهات حاسمة في الثقافة العامة ؟

الإسلام والمسيحيّة وأثرهما في أمم البحر الأبيض

ويستطرد الدكتور في هذا الحديث ، ويخشى أن يكون الإسلام — وهو قادم من صحراء العرب، وهي ليست من حوض البحر الأبيض المتوسط، ولم يظلها العقل اليوناني — قد غيّر عقلية المصريين« التي هي عقلية يونانية.وقد مرت مناقشة هذا الرأي » فينتهي من هذا الاستطراد إلى نتائج فيها بعض الحق ولكن فيها كثيراً من القفزات .

فهو يقول لك : إن الإسلام لم يغير هذه العقلية ، لأنه اختلط بالفلسفة اليونانية، فأصبح بهذا الاختلاط عنصراً موافقاً للعناصر المكونة لهذه العقلية لا مضاداً لها ؛ ولأن الإسلام شأنه شأن المسيحية : والمسيحية لم تغير العقلية الأوربية حينما عبرت إليها، فما بال الإسلام يغاير المسيحية في هذه الحلة . مع أن القرآن جاء مصدقاً للإنجيل ؟

فلنناقش هذين الدليلين :

فأما أن الفلسفة اليونانية امتدت إلى الإسلام فهذا ما لا

شك فيه؛ ولكن من قال : إن الأديان تطبع الشعوب بفلسفتها وقضاياها المنطقية ؟ إنما المؤثر الأول للأديان هو نظامها الروحي. وهو تبشيرها وإنذارها . وهو الصورة الغامضة التي تنطبع في نفوس أتباعها ؛ ثم هو بعد هذا قوانينها ونظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إن كان فيها « كما في التوراة والقرآن » مثل هذه النظم .

وما أظن الدكتور يقول : إن شيئاً من هذا كله في الإسلام يتفق مع الفلسفة اليونانية . فالخاصة وحدهم تأثروا هذه الفلسفة . أما الشعب المصري فقد أثر فيه الإسلام بخواصه تلك ، وطبعه بطابعها . بل أثر فيه بروحه العربية الخالصة . والروح العربية من أقوى الأرواح في أمم العالم « كما يقرر ذلك الدكتور نفسه في إحدى محاضراته الأخيرة من محطة لندن اللاسلكية » . ولم تعدُ الفلسفة اليونانية مدينة الإسكندرية إلا في أحيان قليلة . وظلت « منف » محتفظة بفرعونيتها . حتى جاء الرومان فكرهتهم وأعرضت عنهم ما وسعها الإعراض ثم جاء الإسلام فاعتنقته راضية ، وتأثرت به مع سائر البلاد .

وأما أن المسيحية لم تؤثر في طبيعة العقل الأوربي . فوجب أن يكون الإسلام كذلك ، لأن القرآن مصدق للإنجيل . ففي هذا القياس توسع فضفاض في تفسير هذا التصديق .

فالواقع أن الأديان قد تتفق في ناحية أو نواح ، ولكنها تختلف من حيث طبيعة عقليتها في نواح . وكل دارس للقرآن

وللإنجيل يدرك هذه الفروق : يدركها في طبيعة الآلة كما يصورها القرآن وطبيعته كما يصورها الإنجيل ، وفي العلاقة بين الإله والنبي وقومه الأول ، وبينه وبين النبي وقومه في الثاني ، وهذه وتلك من أهم أسس الأديان .

وإذا جاز لنا أن نعقد صلة بين شخصية النبي والدين الذي يجيء به — أو على الأقل أثر هذه الشخصية في التعاليم التي يتركها النبي لقومه غير الكتاب المنزل ، من الأحاديث والسنن ، فلا بد أن نحسب حساباً للاختلاف الأصيل الواضح بين شخصية « محمد » الرجل العربي الذي يجمع بين الروحانية الرقيقة الشاعرة ، والرجولة القوية الصارمة ، والمزاج العملي المعتدل . وشخصية « عيسى » الوديعة السمحة التي لا تتجلى فيها إلا الروحانية الشفيفة .

على أن هناك فارقاً أساسياً بين الإنجيل والقرآن ؛ بل بين الإنجيل في ناحية ، والتوراة والقرآن في ناحية ، فهذان يحويان بعد اللاهوت نظماً وشرائع وحدوداً دينية واجتماعية واقتصادية وسياسية ، بينما الإنجيل يكاد يخلو من هذا كله .

«والمسيح عليه السلام إنما جاء داعية للصفاء الروحي والرحمة واللين والتسامح والعفة والزهد ، ولكنه لم يشر إلا إشارات عارضة ، للنظم الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية ، بل كان يلح من تصرفاته وتصريحاته أنه لا يستريح إلى القيود التقاليد من الكهان اللاويين والكتبة ، لأنها أعمال ظاهرية ، وهو

كان موكلاً بالبواطن وبالأرواح ... فقد أباح لتلاميذه سبت بني إسرائيل ، وأحل كل ما يدخل إلى الفم لأنه لا ينجس ، أما الذي يخرج منه «غش . زور . فسق ...» فهو الذي ينجس ، وأباح للتلاميذ الإفطار في أيام الصوم اليهودية ؛ ولم يرجم الزانية التي جيء له بها معترفة ، لأن الذين سيتولون رجمها – حسب شريعة موسى – ليس فيهم من هو خال من الذنب . ومن أقواله : سمعتم أنه قيل عين بعين وسن بسن ، وأما أنا فأقول لكم : لا تقاوموا الشر ، بل من لطمك على خدك الأيمن فحول له الآخر أيضاً ، ومن أراد أن يخاصمك ويأخذ ثوبك فاترك له الرداء أيضاً ، ومن سخرك ميلاً واحداً فاذهب معه اثنين ...[1]

وكل ما نستطيع الوقوف عليه من شرائع المسيح يتلخص في قوله :

«وقد سمعتم أنه قيل للقدماء لا تقتل . ومن قتل يكون مستوجب الحكم ؛ وأما أنا فأقول لكم : إن كل من يغضب على أخيه باطلاً يكون مستوجبَ الحكم . ومن قال لأخيه «رقا» يكون مستوجب المجمع . ومن قال : يا أحمق يكون مستوجب نار جهنم . فإن قدمت قربانك إلى المذبح وهناك تذكرت أن لأخيك شيئاً عليك فاترك هناك قربانك قدام المذبح واذهب أولاً اصطلح مع أخيك . وحينئذ تعال وقدم

(١) انجيل متى الاصحاح الخامس آية ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ .

قربانك . كن مراضياً لخصمك سريعاً ما دمت معه في الطريق ، لئلا يسلمك الخصم إلى القاضي ويسلمك القاضي إلى الشرطي فتلقى في السجن ، الحق أقول لك لا تخرج من هناك حتى توفي الفلس الأخير .

قد سمعتم أنه قيل للقدماء لا تزن . . وأما أنا فأقول لكم إن كل من ينظر إلى امرأة ليشتهيها فقد زنى بها في قلبه. فإن كانت عينيك اليمنى تعثرك فاقلعها وألقهـا عنك . لأنه خير لك أن يهلك أحد أعضائك ولا يلقي جسدك في جهنم . وإن كانت يدك اليمنى تعثرك فاقطعها وألقها عنك . لأنه خير لك أن يهلك أحد أعضائك ولا يلقي جسدك كله في جهنم».

وحتى هذه التشريعات على قلتها ، إنما تتوجه للتطهر الخلقي أكثر مما ترمي إلى حد الحدود وسن القوانين وبيان الفروض .

فالمسيحية حينما امتدت إلى أوروبا وصلت إليها نظاماً روحياً وإرشاداً خلقياً ، ولكنها لم تضع لها أسساً للتشريع والاقتصاد والسياسة كما وضع القرآن... حينئذ بقي العقل الأوروبي يسيطر على الحياة الدنيوية ويشرع لها ويتصرف فيها ، فلم يتغير منه شيء هام مع المسيحية ، أما القرآن فقد وضع العقل المصري والعقول التي خضعت له في نطاق معين، هو نطاق التشريع القرآني والنظام الدنيوي القرآني .

ومن هنا كان لا بد أن يؤثر في هذا العقل ما لا يؤثر

الإنجيل . وأن يبقى دائم الأثر حتى تتحلل منه الدولة بالتشريع الروماني والقوانين الفرنسية منذ نصف قرن وهو — مع هذا — لا يزال شديد الأثر في عقلية التشريع المصري .

ولو أن التوراة هي التي عبرت إلى أوربا بدل الإنجيل ، لكان لها — ولا شك — أثر أكبر في تغيير طبيعة عقلها العملية الواقعية، أكثر مما أثر الإنجيل لأن فيها تشريعاً وحدوداً ونظاماً اقتصادياً، لا يوجد في الإنجيل .

ومع هذا فالدكتور لا يقنع بأن اختلاط الإسلام بالفلسفة اليونانية — قد كف أثره في عقلية المصريين إلى درجة تجعلها تظل قريبة من عقلية أوربا ، بل لا بد أن يؤدي هذا الاختلاط إلى أن « يلغي ما يمكن أن يكون من الفروق بين الأمم التي تعيش في شرق بحر الروم والأمم التي تعيش في غرب هذا البحر نفسه » . ثم يؤكد هذا بقوله : « ليس بين الشعوب التي نشأت حول بحر الروم وتأثرت به فرق عقلي أو ثقافي ما » .

وما أظن أن وجود صلات — بالغة ما بلغت بين العقليات المختلفة — يمكن أن يلغي كل الفروق، بحيث لا يكون هناك « فرق ما » وأحسب أن الدكتور بعد أن يطلع على ما قدمت سيخفف من هذا التوكيدات . ويطامن من هذا الجزم الشديد .

وفي أثناء حماسة الدكتور لرأيه يقدم لمخالفيه مادة جديدة من البراهين فهو يقول بعد جملته السالفة التي اقتبسناها :

« إنما هي ظروف السياسة والاقتصاد تديل من أهل هذا الساحل لأهل ذلك الساحل » .

وما من شك أن للظروف السياسية والاقتصاد آثاراً في العقليات العامة . وأنا لا أريد أن أذهب مع « كارل ماركس » إلى نظرية « التفسير الاقتصادي للتاريخ » ولكني لا أغفل الاعتراف بأثر السياسة والاقتصاد في عقليات الأمم . فإذا أضفنا إلى ذلك طبيعة بلادنا وطبيعة البلاد الأوربية كان لا بد من الاختلاف العقلي .

وأدنى مراتب هذا الاختلاف . أن الطبيعة في أوربا قاسية شحيحة بالقياس إلى الطبيعة المصرية الوديعة الكريمة . فالطبيعة هناك تخزي أهلها وتتنبههم في كل لحظة إلى العمل المتواصل وقسوتها وشحها يوحيان إليهم أن يدخروا من أيام الرخاء لأيام الإعسار . وأن يكونوا على أهبة في كل وقت لمقاومة الطبيعة الطاغية ، ولا يقتصر الادخار على الماديات ، فإن توالي الأجيال في هذه البيئة يمدها بأعصاب يختزن فيها قدر من الطاقة الضرورية للتحمل والمقاومة ، وضبط النفس والوقوف للصدمة على تفاوت في الأجناس والبيئات — بينما الطبيعة الهينة اللينة في مصر ، لا تدع المصري يدخر من الطاقة شيئاً لأنه قادر على لقاء الطبيعة كل آن بقوته الحاضرة، بلا تحفظ ولا ادخار . ومن هنا يسرف المصري في قوته وصحته وماله ، لأن الطبيعة لم تعوده أن يحتاج لادخار شيء من القوة أو القوت : البرد محتمل ، والحر محتمل ، والنهر أليف وديع ، وفي لأهله

في كل عام ، والأرض خصبة غنية الظاهر ، داجنة أليفة الباطن ، لا زلزلة ولا بركان ، ولا جدب ولا حرمان .

الرجل المصري القوي، ترى قوته هائجة كلها في عضلاته الظاهرة ، والرجل الإنجليزي القوي ترى هذه القوة كامنة في ملامحه وأعصابه : الأول كالجندي يحمل سلاحه وذخيرته كلها بيده ، وليس له رصيد مخزون ، والثاني أعزل ، ولكنه مطمئن إلى أن وراءه مخزناً كاملاً للسلاح والذخيرة، يأخذ منه عند اللزوم .

المرأة المصرية الجميلة تطالع العين منها كل معاني جمالها صريحة واضحة ، وتفرغ لديك كل ذخرها الروحي والعقلي في جلسة واحدة أو عدة جلسات ، والمرأة الأوربية الجميلة ، قد لا تبهر العين بالحسن . ولكن جمالها كالنبع الذي يعطيك نفسه رشفة رشفة، ثم يزيدك في كل جلسة جديداً لم يكن في الحسبان .

هذه ناحية واحدة من نواحي الاختلاف بين الطبيعة المصرية والطبيعة الأوربية ، تكفى وحدها للتفريق بين مناهج الثقافة ، ووراءها كثير غيرها ، يتفرع عنها وينظر إليها ، ويؤكد ضرورة التفرقة – إلى حد ما – بين مناهجنا ومناهجهم في كل أنواع التعليم، أو على الأقل في التعليم النظري ، إذ كانت العلوم التطبيقية ملك الجميع .

مصر والحضارة الأوربيّة الحديثة

ويستطرد الدكتور من العصور القديمة إلى العصور الحديثة ، فيرى مصر تأخذ بالحضارة الأوربية الحديثة ، وحينئذ يجد نفسه قد وفق إلى برهان جديد لا ينقض على أن عقلية مصر عقلية أوربية بدليل أخذها بهذه الحضارة ، وإنما كان الحكم التركي هو الذي قعد بها عن متابعة أوربا في نهضتها خمسة قرون .

حسن ! ولكن ألا يمكن أن يكون لأخذ مصر بحضارة أوربا في العصر الحديث سبب آخر غير توافق العقليتين ؟ وما شأن تركيا إذن وهي التي كانت كما يقول الدكتور هي المانعة لمصر من الأخذ بهذه الحضارة ، بينما هي اليوم مشتطة في الأخذ بها ، بل ما بال اليابان وهي تأخذ بالحضارة الأوربية في قوة وسرعة ؟ أهذا دليل أيضاً لا ينقض على أن عقلية اليابان عقلية غربية في القديم والحديث . وهي التي كانت منذ عشرين صفحة في الكتاب فقط تمثل القسم الثاني من أقسام العقليات الإنسانية ؟

أفلا يمكن أن نقول في سهولة ويسر ، وبلا تعسف أو شطط : إن الأخذ بالحضارة الأوربية ضرورة زمنية لا بد منها ، نتيجة أن أوربا سبقتنا في مدارج الرقي ، كما أخذت هي بحضارتنا يوم سبقناها في مدارج الرقي ، وأن مدينة العالم دواليك ، تأخذ هذه من تلك على حسب الظروف . وأن أمم الشرق لهذا السبب تأخذ اليوم بحضارة الغرب على اختلاف عقلياتها ، كاليابان والصين نفسها في أقصى الشرق ، وإيران وتركيا في وسطه . وسوريا ومصر في أدناه ؟

ولكن الدكتور تشتد به الحماسة ، فيرتدي ثوب الخطيب ويروح يبرهن لنا عن تأصل الروح الأوربية فينا ، وضعف الروح الشرقية ، بأن أشد المحافظين فينا اليوم ، لن يرضوا بالتخلي عن الحضارة الجديدة . ولن يقبلوا الرجوع إلى العصور الشرقية الأولى في مأكل أو مشرب أو عدة حرب ، وهذا دليل أي دليل على أن المصريين لم يكونوا يوماً ما شرقيين !

وأخشى ما أخشاه إن نحن ذهبنا مع استدلال الدكتور إلى نهايته أن نحكم بأن الأوربين اليوم ليسوا أوربيين !

أليس أهل أوربا اليوم لا يرضون أن يعيشوا عيشة الأوربين السالفين منذ قرن واحد من الزمان ؟

أليس نفورهم هذا كنفور المصريين من حياة الشرقيين القدامى ؟

أليس هذا دليلاً على أن المصريين ليسوا شرقيين ؟

أليس ذلك دليلاً على أن الأوربيين ليسوا أوربيين ؟

أو ما رأي الدكتور ؟!

وبعد فلا بد أن نقرر أن في اضطرابنا اليوم بين الحضارة المادية الأوربية التي نأخذ بهـا ، وبين عقائدنا وتقاليدنا وضمائرنا — والدكتور يعترف بهذا الاضطراب ويصور ما يحدثه في النفوس من قلق ، ويدعو دعوته لإزالته — هذا الاضطراب ذاته بين الحياة الخارجية التي نهيم فيها ، والحياة الداخلية المستكنة في عقولنا وأرواحنا ، أكبر دليل على أن عقلية المصريين غير عقلية الأوربيين ، وعلى أن هذه الحضارة لا تجد سبيلها ميسرة في نفوسنا، فتصطدم بها وتثير كامنها ، وأنه لا بد من مضي زمن طويل قبل أن تطمئن هذه الحيرة ، ويسكن ذلك القلق ، ونسيغ هذه الحضارة كما أساغها الغربيون .

هذه الحضارة التي يقول عنها كاتب أمريكي : إنها في نزاع واضطراب مع الانسانية.لأن المخترعات وآثارها—وهي من عمل العقل الواعي — قد سبقت العقل الباطن لأوربا نفسها، وأوجدت بيئة شديدة الجدة على الإنسانية ، والانسان لا يستريح ويهدأ إلا حين تتوازن نفسه الباطنة مع ما يحيط بها من الحياة الظاهرة وتتدرج تدرجاً طبيعياً . وهو رأي له قيمته في تقدير هذه الحضارة : لأنه يقوم على نظرية علمية تكاد تصبح مذهباً قائماً .

وليس معنى وجود اختلاف بين العقلية المصرية والعقلية

الأوربية ، أنه حتم أن يكون عقلنا ضعيفاً وعقل الأوربيين قوياً ، وأنه لا بد لننجو بأنفسنا من هذه الوصمة أن نندمج في أوربا اندماجاً ، كما يريد الدكتور أن يرتب المقدمات والنتائج ؛ ليخيفنا من هذه النتائج ، فالقويان يختلفان في أكثر الأحيان ، وقلما يختلف الضعيف والقوي في شأن من الشئون !

وأيسر ما يحقق رغبة الدكتور في الأخذ بالحضارة الأوربية ، ويحقق رغبتنا في الإبقاء على مميزاتنا الذاتية ، أن نحلل هذه الحضارة إلى عنصرين : الثقافة والمدنية ، ونأخذ كلا منهما بآخر تعريف وضعه لهما العلماء : فنعتبر الثقافة شاملة لديننا ، وفنوننا ، ونظمنا الخلقية ، وتقاليدنا ، وخرافاتنا كذلك .

وهذه يجب أن نحتفظ فيها بماضينا ، ونجدد فيها بمقدار ما تتطلب سنة التطور الطبيعي ، ونعتبر المدنية شاملة للعلوم والفنون التطبيقية ، وتلك نأخذها من أوروبا أخذاً .

وأنا أدرك أن هذه التفرقة ليست سهلة ، وإنما تحتاج إلى مجهود عنيف للاحتفاظ بالتوازن ، وإلى تركز خلقي واجتماعي لم نصل بعد إليه. ولكن هذا هو ما صنعته اليابان التي يضربها الدكتور لنـــا مثلاً أعلى ، فما تزال « الثقافة » اليابانية باقية على أصولها ، في الوقت الذي أخذت بآخر مثـــل المدنية الأروبية وزادت فيها . وما العقيدة التي تدفع إلى الإنتحار من أجل الامبراطور إلا شاهداً على بقاء اليابان سليمة من

كل مزاج أوربي .

ولحسن الحظ أن الدكتور طه ، لم يكد يفرغ من كتابه الذي نحن بصـــدده ، ويقرر فيـــه ضرورة الأخـــذ بالحضارة الأوربيـــة خيرها وشرها ، حتّى كتب في عدد الثقافة التاسع في تعليق له على كتاب « سندباد عصري » يقول : « الذوق العام يختلف باختلاف البيئات ، فهناك أشياء يقبلها الذوق العام الأوربي ، وينبو عنها الذوق العام المصري ، وليس على مصر من ذلك بأس ، فليس من الضروري أن نشبه الأوربيين في كل شيء ، ولا أن نقلدهم في كل شيء ... » وهذا حسبنا من الدكتور !

أما العزة الأوربية التي يحببها إلينا ، ويشوقنا إلى الاستمتاع بمثلها حين نصبح قطعة من أوربا ، فهي دعوة كريمة نبيلة ، ولكن ليست تقاليد الغرب وحدها هي التي تؤدي إليها ، فقد عزت اليابان ولا تزال لها مميزاتها الأصلية، وقد كانت للعرب عزة قومية ، وهم على أخلاقهم الأولى . التي لم تكن أوربية يونانية !

روحانية الشرق ومادية الغرب

وفي حنق ظاهر راح الدكتور يتهكم ويستهزىء بمن يحاولون إثبات روحانية الشرق ، ومادية الغرب، وفسر الروحانية والمادية تفسيراً يخرج منه بما يؤيد هذا الاستهزاء وذلك التهكم في ست صفحات طوال ، وكان بارعاً في سوق الأمثلة إلى حيث يريد .

وهذه مسألة قد كفانا الأستاذ الفاضل « أحمد أمين » — صديق الدكتور وزميله — مئونة الكلام فيها ، فبين في هدوء رزين ، ماذا يقصد بالمادية والروحية، وذلك في العدد الثاني من مجلة الثقافة ، بياناً نستريح إليه كل الراحة ، حيث قال :

« هناك معنى آخر قد يكون أقرب إلى الصواب . وهو أن معنى المادية تفسير ظواهر هذا العالم على أساس المادة من غير التفات إلى عالم آخر روحي وراء هذا العالم وبناء كل وسائل الحياة وكل ظواهر المدنية والحضارة والثقافة على أساس المادة وحدها » .

« فليس العقل إلا شكلاً من أشكال المادة الدائمة التغيير

والتنوع . وليست أفعال الإنسان مهما دقت إلا نتيجة لمواد الجسم ، وليست كل الظواهر النفسية من فكر وإرادة وعاطفة إلا نتيجة للمخ المادي من حيث عمله وحجمه وتركيبه ... الخ »

« أما الروحانية فترى أن المادة وحدها عاجزة عن أن تشرح كل ما يحدث في العالم بـــل لا يفسرها إلا القول بوجود شيء غير مادي . شيء روحاني وراء هذا الشيء المادي . فالفكر وظواهر العقل ليست نتيجة المخ المادي .

نعم أن المخ آلة التفكير ولكن يستحيل أن يكون الفكر الإنساني الذي يشعر بشخصيته وبحرية إرادته نتيجة لمادة لا تحس ولا تشعر . مهما كانت حالتها من رقي تركيبها وحسن نظامها » .

« فالإيمان بعالم روحاني بجانب العالم المادي من نفس وإله وعالم آخر ، هو أوضح خصائص الروحانية ، وهذا النوع من النظر هو الذي يسود الشرق، فهو يؤمن بالإلهام الذي لا يعلل، كما يؤمن بالمنطق الذي يعلل. على حين أن النزعة المادية لا تؤمن إلا بسبب ومسبب، وعلة ومعلول، ومقدمة ونتيجة ».

وهذا البيان الهادىء الواضح فيه الكفاية للدلالة على الفرق بين طبيعتي الشرق والغرب في تصور الأشياء .

وليس وراء هذا ما هو أوضح من بيان الافتراق بين الطبيعتين : فمصر على هذا من أيتهما في نظر الدكتور ؟ قديماً وحديثاً ؟ قبل الإسلام وبعده على السواء ؟

* * *

الدّولة والتعليم العام

وإلى هنا تنتهي تلك المباحث المعقدة ، ويجاوزها الدكتور إلى ميدان آخر هادىء لا التواء فيه ولا تعقيد، وينطلق مستعرضا ناقداً في عذوبة وصفاء نفسي ، وصراحة جميلة ، وتتجلى كل خصائص الدكتور الطيبة . وكل شجاعته الأدبية العالية في مواجهة عيوب الثقافة في مصر ، وبيان أوجه علاجها . ويسير كل قارىء مخلص لوجه مصر مع الدكتور في معظم فصوله التالية ، في استرواح ولذه مرة ، وفي إعجاب وحماسة مرات .

ويبدأ الدكتور بتصوير اضطراب الثقافات التي تتنازع العقل المصري ، حسب اختلاف أنواع التعليم ، في المراحل الأولى التي يفترض المنطق والواجب أن تتحد، وأن تكون بهذا الاتحاد نواة العقلية العامة للشعب ، وتوجد بين اتجاهاته المشتركة ، وشعوره بالوطن ، وآماله في مستقبله .

« فهناك التعليم الرسمي الذي تنشئه الدولة وتقوم عليه ، وقد رسم له الإنجليز طريقة محدودة ضيقة ، فأفسدوه وأفسدوا نتائجه ، وآثاره أشد الإفساد ... وهناك التعليم الأجنبي الذي

قام في مصر مستظلاً بالامتيازات الأجنبية . غير حافل بالدولة ولا خاضع لسلطانها ، ولا ملتفت إلى حاجات الشعب وأغراضه ، ولا معنى إلا بنشر ثقافة البلاد التي جاء منها والدعوة لهذه البلاد وتكوين التلاميذ المصريين على نحو أجنبي خالص ، خليق أن يبغض إليهم بيئتهم المصرية ، وأن يهون في نفوسهم قدر وطنهم المصري ... وهناك التعليم الوطني الحر الذي يزعم المحافظة على المناهج والبرامج الرسمية ، ولكنه إلى عهد قريب لم يكن خاضعاً لمراقبة الدولة وملاحظتها ، فكان يمضي كما يريد أو كما يستطيع . وكان يمتاز بخصال أقل ما توصف به أنها مصدر فساد للتفكير ومصدر فساد للخلق ، ومصدر فساد للسيرة العامة والخاصة ... وهناك تعليم آخر تشرف عليه الدولة ولا تشرف عليه ! تشرف عليه لأنه خاضع آخر الأمر لسلطانها ؛ ولا تشرف عليه لأنه مستقل في حقيقة الأمر استقلالاً عظيماً ، وهو التعليم الديني ، الذي يقوم عليه الأزهر الشريف وما يتصل به من المعاهد في الأقاليم ... وهو بحكم طبيعته ، وبيئته ، ومحافظة القائمين عليه ، وخضوعهم بحكم هذه المحافظة لكثير من أثقال القرون الوسطى وكثير من أوضاعها ، يصوغ التلاميذ والطلاب صياغة خاصة مخالفة للصياغة التي ينتجها التعليم المدني ... وهناك تعليم وسط بين الديني الخالص والمدني الخالص تمثله الآن دار العلوم وقد مثلته مدرسة القضاء حيناً ... »

ونحن نتابع باهتمام وإعجاب تصوير الدكتور لاختلاف العقليات التي تنشئها تلك الثقافات ، وندرك معه خطر تعدد

وجهات المشرفين عليها ، ونقدر خطورة هذا التعدد ، إذ تسلم الطفل منذ مراحل التعليم الأولى ، ونؤمن برأي الدكتور ، في وجوب إشراف الدولة على هذه المراحل في جميع نواحي التعليم ، بحيث يكون التعليم العالي وحده هو الذي يتمتع بالاستقلال، ويكون حراً في اختيار طريقه إلى المعرفة في حدود القانون العام .

نعم يجب أن تشرف الدولة إشرافا فعليا على مرحلة التعليم العام سواء كان ذلك في الأزهر ، أو في المدارس الأجنبية أو في المدارس الأهلية ؛ لأن ذلك وحده وفي هذا الطور من أطوار مصر هو الكفيل بتوجيه أسس « العقلية » المصرية في النشء الجديد ، ويجب أن يكون لوزارة المعارف من المفتشين والمراقبين ، ووضع مناهج التعليم في القسمين الأولى والثانوي في الأزهر مالها في مدارسها المدنية سواء بسواء ؛ لأن استقلال الأزهر لا شأن له بهاتين المرحلتين ، كما أن استقلال الجامعة مقصور على كلياتها ، لا على المدارس التي تغذيها وهي مدارس التعليم العام ولا نرى في هذا ما رآه الأستاذ الكبير الدكتور عبد السلام بك الكرداني من أن فيه تقوية للمركزية التي يشكو منها الدكتور ونحن معه . فاللامركزية يجب أن تأخذ طريقها بعيدة عن الروح العامة للتعليم .

واجبُ الديمقـرَاطية

بعد ذلك يلخص الدكتور مطالب الشعب من الديمقراطية ، في أن تكفل لهذا الشعب جميعا الحياة والحرية والسلم ، ويرتب على هذه الكفالة ضرورة نشر التعليم الأول . وترقية مستواه الحالي ، ويشرح في أسلوب عذب وتحليق روحي جميل ضرورة نشر هذا التعليم في مستواه الراقي الذي يشمل تقويم البلد وجغرافيتها واللغة القومية ومبادىء الحساب والصحة في مستوى أعلى من المستوى الحالي وشيئا من الأعمال اليدوية .

وقد علق الدكتور الكرداني بك على هذا البرنامج ففضل العناية بالإكثار من الأعمال اليدوية ، ونحن معه في هذا ، مع تمسكنا بالقدر الذي يقترحه الدكتور طه من التعليم النظري .

ويستطرد الدكتور طه من هذا وهو يشرح : لماذا يتعلم أبناؤنا تاريخ البلد وجغرافيته استطرادا عذبا في بيان معنى الوطن؟ وددت لو أنقله هنا ، وودت لو نقل بنصه إلى كتب التربية الوطنية التي تعلم في المدارس ، بدل تلك التعريفات الجافة العقيمة للوطن والأمة ، وبدل الكلام السقيم الذي يعللون به هناك

حب الإنسان لوطنه ، أو الكلام الخيالي الطائر الذي تتضمنه بعض أبيات من الشعر ينقلونها هناك نقلا .

ونحن مع الدكتور في الواجبات التي يجب أن ينهض بها التعليم الأولى والتي يلخصها في « تكوين عقل الصبي وقلبه ، وفي حماية جسمه من الآفات والعلل ، وتمكينه من النمو المطرد الذي لا يتعرض لاضطراب ولا فساد » .

ونحن معه كذلك فيما يجب إزاء هذا العلم الأولى بأن تكونه الدولة تكوينا صالحا يبتدىء بعد شهادة إتمام الدراسة الثانوية لا قبلها . وأن تكون الحياة بمدارس المعلمين في بيئة محترمة راقية المعنوية ، وأن تمكنه الدولة من الحياة الكريمة وتأجره أجرا يلائم عمله الخطير . ويختم هذا الفصل بقول جميل يؤيد ما ارتفعت به الشكوى من الكثيرين ممن يهمهم أمر هذا التعليم .

« لا أعرف شرا على الحياة العقلية في مصر من أن يكون المعلم الأولى كما هو الآن عندنا سيء الحال منكسر النفس ، محدود الأمل ، شاعرا بأنه يمثل أهون الطبقات على وزارة المعارف شأنا » .

التعليم العام

ويجاوز الدكتور مرحلة التعليم الأولى ، فيجد التعليم الابتدائي مضطربا ، لا يستطاع فهم موضعه من التعليم العام ، ويراه أثرا من آثار الاحتلال الانجليزي ، فيقترح أن يندمج في التعليم الثانوي الذي يبدأ بعد التعليم الأولى أو يرافقه في بعض خطواته ، ويقترح أن يجعل بين التعليم الأولى والتعليم العام منافذ ومسارب لمن تتضح كفايته لهذا التعليم من تلاميذ المدارس الأولية ، فيؤيد بذلك آراء كثير من المخلصين التي أبديت في هذا الموضوع .

وهو من أجل تحقيق هذه الصلة ، ومن أجل أسباب أخرى – سنتحدث عنها فيما بعد – يقترح أن تكون السنوات الأربع من التعليم العام عارية من تعليم لغة أجنبية ، ونحن نوافقه في هذه الاقتراحات .

ثم يصل الدكتور إلى نظام المجانية الحالي فينكره أقبح الانكار ، ويقترح أن تعقد المسابقات لهذا الغرض في أثناء التعليم الأولى ، على أن يفضل في المجانية النابغون من أولاد

المعسرين ، فإذا فضل منها شيء فللطبقة التي تليهم في المقدرة على الإنفاق ، وهو نظام أدنى إلى الإنصاف وإلى إبطال المحسوبيات والظلامات .

ويعمد الدكتور بعد هذا إلى بحث نقطة تضطرب حولها الأفكار في هذه الأيام ، وهي : هل يباح التعليم لجميع الراغبين فيه أم يعمل حساب التعطل والمخاطر الاجتماعية ، فيضيق نطاقه إلى القدر الذي تهضمه البلاد ؟

ولا يتردد في تسفيه الرأي الثاني بقوة ، ويستخدم في هذا التسفيه كل ما أوتى من قوة في المناقشة وإدارة الحديث ، ويلوح بالديمقراطية والدستور اللذين ينفيان نظام الطبقات ، وهو ما يؤدي إليه حصر التعليم وتضييقه ، ويلوح بتزييف الحياة النيابية التي لا يصبح لها معنى إلا إذا تعلم الشعب . ويذكر في ذلك كله كلاما جميلا ، ويحلق في عليين ، ويرضي الإنسانية العالية والشعور الراقي .

ومن بين وسائله في التدليل على صواب رأيه ، أنه لا يعترف بأن البطالة قد وجدت وجودا حقيقيا في مصر . « فما ينبغي أن يضطر الشباب المصريون إلى البطالة على حين يستمتع كثير من الأجانب في ظل مصر بالحياة الناعمة الميسرة ، التي لا يجدونها ولا قريباً منها في أوطانهم ... وهل من الحق أن الدولة محتاجة إلى هذه الكثرة الضخمة من الموظفين الأجانب الذين يتقاضون منها أجورا باهظة ... وهل من الحق أن الدواوين

تضيق بالخريجين ؟ ... والشيء الذي لا شك فيه أن إعادة النظر في أمر المناصب والموظفين خليقة إذا أخذت بالحزم ، أن تقتصد للدولة كثيرا من المال وأن تفتح للشباب كثيرا من أبواب العمل ، فما أكثر الموظفين الذين يتقاضون الأجور الضخمة ولا يعملون شيئا . وما أكثر الشباب الذين لا يجدون ما يعملون وهم قادرون على العمل بأيسر الأجر وأقله ... » وهذا كله صحيح .

ولكن الدكتور لا يرى إباحة التعليم لكل من يريد ، بل لكل من له استعداد عقلي مناسب ، ويقترح لهذا أن تقوم المدرسة والمدرسون بالنصح للتلاميذ وآبائهم في المراحل التعليمية المختلفة بتوجيههم إلى نوع التعليم الذي يتفق مع مواهبهم .

ونحن نقول للدكتور : إن هذا لا يمكن أن يتحقق حتى يهب الله لوزارة المعارف عقلا غير عقلها الحاضر ، بل يهب للدولة كلها عقلا غير هذا العقل ، فتعرف للتعليم خطره ، وتحس أن الآفات العقلية جديرة بالاهتمام ، كالآفات الزراعية على الأقل ، فلا تبخل على التعليم بما يكفل التقليل من عدد التلاميذ في الفصول ، والتقليل من عدد الفصول في المدرسة وهو ما يقترحه الدكتور في موضع آخر وما اقترحه من قبل صاحب المعالي نجيب بك الهلالي وهو وزير للمعارف . واقترحه الدكتور حافظ عفيفي باشا في كتابه « على هامش السياسة » ولا تبخل على المعلمين بالأجور التي تريح بالهم ، وبالنظم والضمانات التي تجعلهم يحسون بكرامتهم ويأمنون على أنفسهم كالقضاة في أحكامهم .

حينئذ فقط تستطيع المدرسة أن تقوم بما يطلب إليها الدكتور من هذا الإرشاد وذلك التوجيه ، أما قبله فكل ما يقال كلام في كلام .

ومن العجيب في أمر الدكتور أنه يطلب هذا التوجيه من المدرسين والمدرسة وهو لا يتحقق ولا يكون صحيحا إلا إذا كان المدرس خبيرا بالدراسات النفسية الحديثة مثقفا في التربية وعلم النفس ، بينما هو يعارض في أن يزود المدرس بقدر كبير من هذه الثقافات ، ويرى أن يقتصر على جانب قليل منها .

ولكن الذي يحيد بالدكتور هذه الحيدة ، أن كلية الآداب تتدخل في هذه المسألة وتبدو مصلحتها في الاقتصار على جانب محدود من علوم التربية وهذا يكفي .

الديوانُ والمركزية

ويرتفع الدكتور إلى القمة ، وهو يصف ما يجب للمعلم من الثقة والكرامة والاحترام ، ويصور أثر المركزية وأثر تدخل الديوان في الغض من هذه الأمور الواجبة ، ولا نجد نحن أصدق في تصوير هذه الحالة من قوله :

« والشيء الذي لا شك فيه ، والذي يعرفه كل واحد منا ويتحدث به إلى نفسه إذا خلا إليها ، وإلى أصدقائه إذا أمن الرقيب ، هو أنه لو كشف عن نفوس المعلمين والمتعلمين والمشرفين على التعليم ، لرأينا فيها شرا عظيما ، شرا مخيفا يملأ القلوب فزعاً وإشفاقاً . لو كشف عن نفوس المعلمين والمتعلمين والمشرفين على التعليم لرأينا فيها شكا ، وريبا ، وبغضا وازدراء ، وخوفا وإشفاقا ؛ ولتساءلنا بعد ذلك : على أي شر ونكر نريد أن نقيم بناء الجيل الجديد ؟

ثم يقول عن وزارة المعارف :

« إننا لا نعرف وزارة من الوزارات المصرية يشتد فيها

التنافس البغيض بين الموظفين، ويشتد فيها ما يتبع هذا التنافس من التباغض والتحاسد، ومن الكيد والمكر، ومن الارتياب بكل شيء وبكل إنسان، وسوء الظن بكل شيء وبكل إنسان كوزارة المعارف. فيها تجد ما شئت وما لم تشأ من مكر الصديق بالصديق، وكيد الزميل للزميل، وتوقع الشر من كل مصدر، والتماس الخير من كل مصدر، وفيها تجد التنافس بين الطبقات، والتنافس بين الأفراد، والتنافس بين الطوائف، فالمعلمون ينكرون المفتشين، والمفتشون ينكرون المعلمين، كما ينكرون كبار الموظفين، وكبار الموظفين ينكرون أولئك وهؤلاء.)

ويتحدث بمثل هذا عن الفنيين في وزارة المعارف، الذين يوافقون كل وزير على سياسته، ولا يعلمون لهم رأيا فنيا يدافعون عنه، ويعزو إلى هذا الضعف اضطراب سياسة التعليم، ويرى أن الوزارات الأخرى لا تضطرب هذا الاضطراب، لأن فيها موظفين ذوي آراء ينصحون للوزير، ويثبتون على ما يعتقدونه حقا، ولا يستثنى من هذا الضعف إلا ثلاثة ثبتوا على آرائهم. لم ترهبهم سطوة الوزير، وهم الأستاذ نجيب الهلالي بك سنة ١٩٢٥. ومدير الجامعة الأستاذ لطفي السيد باشا، والدكتور طه حسين بك سنة ١٩٣٥.

وقد كنت أحب للدكتور وهو يسجل هذه المثل المجيدة النادرة في تاريخ وزارة المعارف ألا ينسى اسمين آخرين: أحدهما اسم المرحوم الأستاذ أبو الفتح بك الفقي وموقفه مع صاحب المعالي نجيب بك الهلالي سنة ١٩٣٥ معروف، والثاني

اسم حضرة صاحب العزة صادق بك جوهر وموقفه مع صاحب المعالي زكي العرابي باشا سنة ١٩٣٦ معروف كذلك .

ومهما يكن من شيء ، ومهما يكن اختلافنا أو اتفاقنا مع الدكتور ، فيجب أن نسجل له هذه الصراحة المؤلمة في تصوير عيوب وزارة المعارف الأساسية ، التي يراها عقبة في سبيل كل إصلاح للتعليم .

ونحن نتابعه في اقتراحه : مجلساً أعلى لوزارة المعارف يشير على الوزير في المسائل العامة ، ويختص وحده بتأديب المدرسين ، ومجلسا لكل إدارة من إدارات التعليم يرأسه المدير ويتألف من أعضاء عن الجامعة ومن بعض نظار مدارس هذه الإدارة ومدرسيها .

ولا نوافق الدكتور عبد السلام الكرداني بك على إنكاره لهذه المجالس إلا في أن يكون للمجلس الأعلى الإشارة على الوزير في السياسة اليومية، فنحن مع الأستاذ في أن يكتفي هذا المجلس بالتوجيه في المسائل العامة، ونشترط اختصاصه بتأديب المدرسين.

مشكلة الإمتحانات

ويحاول الدكتور علاج المشكلة الخالدة في مصر : مشكلة الامتحانات ، فيستعرض كعادته عيوب الامتحانات ، ويصور في صدق ووضوح أثر هذه العيوب العقلية والخلقية ، وضرر تدخل السلطات التنفيذية تحت ضغط السياسة لخفض الدرجات وتقرير الملاحق . ثم يقترح علاجا لذلك أخذت به بعض الأمم ، وتحدث عنه الأستاذ القباني حديثا وافيا في محاضرة له عن الامتحانات ؛ ويتخلص في إلغاء امتحان النقل في مدارس التعليم العام ، إلا أن تقضي بذلك الضرورة ، ويكتفي بآراء المدرسين بعد أن تمنحهم الوزارة الثقة الكافية لخلق الأمانة في نفوسهم وتنميتها ، وتيسير امتحان الإجازات العامة ، بعد تقرير عقد امتحانات مسابقة غيرها للدخول في الوظائف .

وهذه اقتراحات متواضعة ، إذا قيست بما اقترحه الأستاذ القباني ، وما أخذت به فعلا بعض الأمم من إدخال مقاييس الذكاء في الامتحان ، واختبار العقلية لا التحصيل العلمي ، وهو ما نطمع إليه في يوم من الأيام .

المعلمون

ويستطرد في بيان عيوب الامتحان إلى أنه يكف التلميذ عن القراءة وحب الاستطلاع فلا ينسى أن يقول : إن المدرسين كذلك لا يقرءون . ولكنه لا يقسو على المعلمين الحاليين مع أنهم لم يتخرجوا في الجامعة ! كما قسا عليهم فيما بعد ، بل يصور عذرهم في هذا أجمل تصوير ، وهو أنهم لا يجدون وقتا للقراءة ، لأن الدولة ترهقهم بالعمل إلى حد غير معقول ، ولأنها تضيق عليهم في حياتهم المادية ، ولأن حياتهم المعنوية قاتمة مظلمة ، ولأنهم لا يتمتعون بالثقة والكرامة .

برامج المدارس العامة

ويأخذ الدكتور بعد هذا في رسم الخطة للتعليم العام . على النحو الجديد الذي اقترحه له من النظام وفي هذا يشتط خياله ، ويغريه المثل الأعلى فيبتعد عما يمكن ؛ وتظهر آثار الثقافة الفرنسية وتشبع نفس الدكتور بها ، ويبدو متناقضا أو شبه متناقض مع الدكتور طه بك الذي يدعو إلى تخفيف الامتحانات والكف عن توجيهها ، إلى اختبـــار الذاكرة والتحصيل العلمي .

فهو أولا يتوسع في تعليم اللغات الأجنبية توسعا عجيبا . حسبك أن تعلم أنه يشمل إدخال لغتين أخريين هما الطليانية والألمانية ، وتقرير اللغتين اللاتينية واليونانية ، واللغتين الفارسية والعبرية . وذلك منذ السنة الخامسة في التعليم العام أي بعد المرحلة الابتدائية التي يقصرها على اللغة الوطنية .

وهو ثانياً يريد تنويع التعليم العام من بعد المرحلة الابتدائية مباشرة إلى ثلاثة أنواع : أحدهما الذي يعتمد على اللغات الحية والذي يتجه بعد الثقافة العامة اتجاها رياضيا أو علميا . والثاني

التعليم الذي يعتمد على اللاتينية واليونانية ، ويتجه بعد الثقافة العامة إلى الدراسات الأدبية على اختلافها . والثالث التعليم الذي يعتمد على اللغة العربية ويتجه بعد الثقافة العامة إلى الدراسة الأدبية العربية الخالصة(وهذا هو الذي يدرس العبرية والفارسية).

ولم تدركني الشفقة على الدكتور . ولم أخالفه وأنا أميل إلى موافقته وأجاهد نفسي على نسيان رأيي ومتابعته ، إلى حين رأيته يجاهد في مشقة وعنف لتبرير دراسة اللغات الميتة والقديمة في التعليم العام .

وللدكتور في هذه اللغات حجج تبدو مستقيمة ، وهي أن الجامعة تضطر إلى تعليمها للطلبة بعد مجيئهم إليها فيتعطلون ولا يبلغون الغاية فيها ، وأن الثقافة للعقلية العالية تحتم دراسة اللاتينية واليونانية ، وأن الجامعات في العالم كله تعلم اللاتينية ، فوجب أن تكون الجامعة المصرية مثلها ، وأن اللاتينية ضرورية لإتقان اللغات الحية .

ونحن لا نحاول معارضة الدكتور في وجوب تعلم هذه اللغات في الجامعة ، وهو أدرى منا بضرورتها للدراسات العالية . ولكنا لا نستطيع أن نوافق على دراستها في مرحلة التعليم العام ، ولو وافقنا ما استطاع البرنامج أن يتسع لها ، ما لم يقع في العيوب التي نشكو منها .

والعلاج الذي يقترحه الدكتور للتخفيف وهو تنويع التعليم الثانوي من أوله لست أنا وليس الدكتور هو الذي يحكم عليه

بالصلاح أو الفساد . وإنما يجب أن يدلى فيه علماء النفس والتربية بآرائهم ، وأظنهم سيقولون : إن مواهب التلميذ واتجاهه لا تتضح في هذه السن وفي هذه الدراسة وضوحا يجعلنا نطمئن إلى اختيار طريق من طرق التخصص له .

ونحن نشفق أن تكون الثقافة الفرنسية التي ثقفها الدكتور ، واكتظاظ البرنامج الفرنسي بالمواد هو الذي أوحى إلى الدكتور من حيث لا يشعر هذه الترجمة الهائلة في برامج التعليم العام . ونحن كذلك نؤثر البرنامج الإنجليزي المخفف من المواد المعنى بالعقلية العامة والرياضة البدنية على البرنامج الفرنسي ، فإذا كان لا بد فالبرنامج الألماني المتوسط بينهما هو الأصح لنا في فترة الانتقال .

وأنا شخصياً أنكر كل برنامج يكلف التلميذ من سن السابعة إلى العاشرة أن يشتغل بالدراسة النظرية أكثر من أربع ساعات في اليوم بحال من الأحوال ، وأنكر كل برنامج يكلفه من سن الحادية عشرة إلى السادسة عشرة أكثر من ست ساعات ، أما ما عدا ذلك فللرياضة البدنية ، وللفنون الحرة ، وللقراءة الشخصية .

ولنذكر دائماً أن الجامعة كالمدرسة خلقت للطالب ولم يخلق الطالب لها ، فلا يجوز بحال أن تكون مطالب الجامعة فوق المطالب المعقولة للبنية والعقل والطاقة المحدودة للتلميذ ، وإذا بدا لهذه الجامعة أن تتمسك بمستوى خاص من الدراسات ،

فليكن ذلك بإطالة سنواتها هي ، أو بتنويع برامجها هي ، بحيث توفر للطالب المتخصص الوقت الكافي وتعفيه من بعض المواد التي لا يحتاج إليها في تخصصه .

ونحن نخشى أن يقول بعض الخبثاء : إن الدكتور إنما يحرض على اللغات اللاتينية واليونانية ، والعبرية ، والفارسية ، كما يحرض على إدخال اللغتين الإيطالية والألمانية ، لأن بعض خريجي الجامعة ثقفوا هذه اللغة ، فلا بد أن يشتغلوا إذن بتدريسها في المدارس !

وإنا لا نكره لخريجي كلية الآداب أو غيرها أن يجدوا عملا ، ولكن ربما حرص هؤلاء الخبثاء على إثبات أن مصلحة هؤلاء الخريجين ، لا يجوز أن تعتدي على مصلحة التربيــة والثقافة !

ولن ننسى هنا أن نعلن موافقتنا التامة للدكتور على تمكين اللغة القومية من الانفراد في السنوات الاولى ، فاللغة العربية في الواقع لغة أجنبية بالنسبة للطفل المصري وبيئته ، وهو يلاقي في تعلمها عنتا كتعلم لغة أجنبية عنه ، فوجب أن يتوفر لها الوقت الكافي .

وقد سبقت جماعة دار العلوم بهذا الرأي في تقرير لها عام ١٩٣٨ على إثر ضجة من الضجات المفتعلة عن ضعف اللغة العربية في المدارس ، فقالت في هذا التقرير ما يأتي بعد ذكر عدة أسباب لتعويق خطوات اللغة العربية في المدارس :

« ولا ننسى – إلى جانب ما تقدم – أن اللغة الأجنبية تغزو عقل الطفل في سن مبكرة ، في المدارس الابتدائية ، كما هو معلوم ، وتنال من زمن الطفل وجهده نصيبا ، كانت اللغة القومية والثقافة العقلية أجدر به وأولى . ولسنا هنا بصدد البحث النفسي المستفيض في استعداد الطفل لتلقي لغة أجنبية في السن المبكرة من الدراسة الابتدائية ، ولكنا نشير إلى حقيقة تدرك معكوسة ويتخذ من عكسها أساس لإدخال اللغات ابتداء من السنة الأولى الابتدائية .

ذلك أن المرونة العقلية ، التي يظن بعضهم أنها تسوغ هذا التبكير ، إنما تكون على أشدها بين الثالثة والسابعة ، وتكون مقدرة سمعية تقليدية أما في سن السابعة فإنها تفتر إلى حد جعل الباحثين لا يرون من الصواب أن يشغل العقل بلغتين في وقت واحد . على أنا نترك هذا البحث فالمربون قد فرغوا من التدليل عليه » .

***

قضيّة اللغة العربيّة وتدريسها

وددت ألا أتحدث عن هذا الفصل من كتاب الدكتور ، فأنا وهو متهمان حين نتحدث بالميل والهوى . ولكن لا بد من هذا الحديث ، فقد استغرق هذا الفصل من ص ٣٠٣ إلى ص ٤٠٣ في الكتاب . مائة صفحة كاملة لا يجوز أن نتجاوزها مهما يكن الاتهام الذي يوجه إلينا ، ونحن لن نسوق الحديث فيها بالعاطفة والهوى ، فللقارىء عقل نضع أمامه الحقائق التي نراها وهو الحكم بيننا وبين الدكتور طه حسين بك .

وسنلخص آراء الدكتور في هذه المسألة الشائكة ثم نعلق عليها :

١ ــ أن الأزهر لا ينبغي له أن يساهم في تدريس اللغة العربية بالمدارس العامة ، ما لم تشرف الدولة على قسمه الابتدائي والثانوي ، حتى تضمن بذلك وحدة الطبيعة العقلية بين جميع المثقفين في البلد ، وخشية أن يبث في التلاميذ الصغار مبادىء رجعية تتنافر مع الدراسة المدنية التي يدرسونها ، وتوقع ذهن الطالب وضميره في اختلاط وارتباك بين العقليات المختلفة التي

تشرف على تثقيفه .

هذا . ولأن خريج الأزهر حين يعين في مدارس الدولة يخضع لسلطتين متناقضتين في آن واحد : فهو خاضع للدولة التي وظفته ، وفي الوقت نفسه خاضع لسلطة هيئة كبار العلماء ، التي تملك سحب شهادته منه ، فتضطر الدولة للخضوع لهذا الحرمان ، لأن شهادته هي التي تخوله التدريس ، أو تقع في صدام مع هيئة كبار العلماء . وليست مسألة الأستاذ الشيخ علي عبد الرازق بعيدة عن الأذهان .

وهذا كله حق ، لا لأنه يوافق هوى في نفسي عن قضية اللغة العربية بين دار العلوم والأزهر ، ولكن لأنني لا أدري كيف يرد الإنسان على هذه الأسباب المقنعة الوجيهة .

لا بل إننا لنزيد عليه إن إشراف الدولة — عن طريق وزارة المعارف — لا ينبغي أن يقف عند القسمين الابتدائي والثانوي من الأزهر . بل يجب أن تشترك في إعداد المتخرج في كلية اللغة العربية — وإذا أصر الأزهر على بقاء هذه الكلية ، ولم تجد الدولة في نفسها من الشجاعة ما تقول له به : نحن لسنا في حاجة إلى كليتك هذه — فللأزهر أن يشتغل في كلياته الأخرى التي يعدها لمهام دينية بحتة . ولكن ليس له أن يستقل في الكلية التي تخرج المدرسين لمدارس الوزارة . وإذا كانت وزارة المعارف لا تزال تصر — ولها الحق في هذا الإصرار — على بقاء دار العلوم ومعهد التربية بعيدين عن الجامعة، فإنها خليقة

من باب أولى أن تبعد كلية اللغة العربية عن الأزهر أو على الأقل تشرف عليها إشرافاً فعليا ، قبل أن تسلم خريجيها أبناء الأمة الصغار ، يصوغونهم حسبما يريدون .

٢ ـ أن اللغة العربية ضعيفة في المدارس ، صعبة القواعد ، معقدة الأساليب ، وأن هناك خطرا كبيرا ـ إذا لم تصلح هذه اللغة وتصلح دراستها في نحوها وصرفها وإملائها ـ أن تنزع الأمة عنها إلى اللغة العامية ، وإلى الحروف اللاتينية ، وأن الطلبة يجدون في دراسة اللغات الأجنبية متاعا ولذة لا يجدونهما في اللغة العربية .

ونحن مع الدكتور في صعوبة قواعد اللغة العربية نحوها وصرفها وإملائها وفي وجوب إصلاح هذا كله ، والتخفف منه إلى القدر المستطاع ، وما نأبى هذا الإصلاح .

وإذا كان الدكتور قد أحنقه وقوف بعض الهيئات في سبيل اقتراحات اللجنة التي شكلت لهذا الغرض ، فصاح صيحة الخطر . فنحن لم نعارض في مبدأ الإصلاح إنما كانت هناك ملاحظات ومآخذ على طريقة الإصلاح ؛ لأن اللجنة لم تحل الصعوبات ، ولكنها دارت حولها دون أن تواجهها مواجهة منتجة . فإذا قيض الله لها أو لغيرها أن تهتدي إلى حلول سليمة كان من الواجب الأخذ بها .

ولا أدع هذه الفرصة ، قبل أن أقرر أني مع الدكتور في إصلاح دروس البلاغة لأنها في وضعها الحاضر تعتبر عندي

مفسدة للذوق الأدبي ، وزائدة ثقيلة ، فيجب أن ترتقي من هذه القواعد الجافة إلى النقد الفني ، وأن تكون دراستها في النص الأدبي وتفسيرة وشرح مزاياه الفنية ، دون التعريفات ؛ وأنني معه كذلك في التخفف من أبواب الصرف إلا اليسير الدائر على الألسنة ، وفي إصلاح الإملاء بحيث يوافق النطق الكتابة ، وقد سبق أن أبديت هذا الرأي في العام الماضي على صفحات « الأهرام » .

وقد درست اللجنة العلمية لجماعة دار العلوم موضوع تيسير اللغة العربية في المدارس العامة ، فذهبت إلى اقتراحات تؤدي إلى هذه الغاية نفسها ، في أسلوب متحفظ رزين ، وهذه هي القواعد العامة التي بنت عليها برنامجها الذي اقترحته مفصلا في النحو والصرف :

(ا)– نترك التعاريف النحوية بتاتا ، فإن الأمثلة التي تمر بالسمع وبالنظر وتنال العناية من الشرح والتفهم أجدى في فهم القواعد فهما علميا وفي تعرف وظيفة الكلمة في الجملة وارتباط هذه بما لها من حكم إعرابي أو غير إعرابي وأدنى إلى محاكاة المتعلم لهذه التراكيب ، وإلى طبع لسانه على التعبير الصحيح . وهذه الطريقة ، طريقة عرض العبارات الصحيحة على المتعلمين هي الطريقة الطبيعية في تعلم اللغات والإلمام بخصائصها .

على أنا حين نلجأ إلى الأمثلة لتعرف القاعدة لا نبعد عن الأصول المنطقية ، فالتعريف بالمثال صحيح متداول في الكتب

القديمة والحديثة .

(ب)– يجتنب من الألفاظ الاصطلاحية ما لا داعي إليه ، ونوجه ذهن المتعلم إلى وظيفة الكلمة في الجملة وما أفادتهمن معنى ، وإن بعض الألفاظ الاصلاحية يمكن الاستغناء عنه بعبارات أقرب فهما وأيسر منا لا للمتعلم مع الوفاء بالغرض الذي من أجله وضع الإصلاح

(ج)– إن الغرض من الإعراب هو ضبط أواخر الكلمات ، وبيان سبب هذا الضبط ، وحسبنا أن نعبر عن هذا بطريقة موجزة ، وليكن أساسه فهم وظيفة الكلمة في التر كيب .

(د) – لا داعي للتعرض لاعراب ما ليس لإعرابه أثر عملي في فهم الجمل أو ضبط الكلمات ، كأدوات الشرط وصيغتي التعجب ونحو ذلك .

(ه) – لا داعي للتعرض لعلامات بناء الماضي والأمر وأحوالهما المختلفة . فإن ضبط الآخر فيها يكاد يكون طبيعياً في جميع الأحوال ، وليس النص على ما بني عليه الفعل إلا تعبيرا عن الأمر الواضح المحسوس .

(و)– لا داعي للنص على بناء الحروف ، ما دام المتعلم قد عرفها بهذه الحالة الخاصة ، فهذا النص إنما هو من قبيل تقرير الواقع الذي لا يحتمل تغييراً .

(ز)– القواعد القليلة الورود لا يبحث فيها إلا عندالضرورة، علىأن يكون ذلك بإيجاز مثل عمل(لات) وحكم المفعولمعه ،

(ح)- تترك القواعد التي لا أثر لها في ضبط الكلمات أو طرق اعتناقها ، كشروط عمـــل اسمى الفاعل والمفعول ومواضع الابتداء بالنكرة ومجيء الحال معرفة أو من النكرة إلى غير ذلك .

وهذه الأسس - كما يرى الدكتور - تحقق غاية من تبسيط النحو والصرف بلا خروج على النحو المعروف ، ودون تعارض أو اصطدام .

وأما أن دراسة اللغة العربية في المدارس فاسدة ، وأساليبها هي أساليب القرون الوسطى ، وأن هناك خطرا من الانتكاس إلى العامية ، وأن اللغات الأجنبية أكثر منها نتاجا فليسمح لي الدكتور أن أخالفه في ذلك كثيرا .

ولا يحسب الدكتور أو غيره أنني راض كل الرضا عن دراسة اللغة العربية في مدارسنا ، فان لي عليها مآخذ :

منها أنها لا تعني بخلق الذوق الأدبي الممتاز أو تنميته ، ولا تفسح له الطريق حين يوجد في نفوس الطلاب ، بل هي تضايقه وقد تخنقه .

ومنها أن دراسة الأدب مع ما نالها من الاعتدال بتدريس تاريخ العصر الحديث أولا والتدرج منه إلى العصور القديمة ، فإنها لا تزال ترزح تحت اختيار سخيف للنماذج ؛ وقد ابتدأت من عصر كان الأدب فيه منحطا ، لم تدركه النهضة الأخيرة بروحها وحياتها ، فهو خليق أن يبث في نفوس التلاميذ مذاهب

أدبية منحطة ، وأذواقا فنية رديئة . ومن رأيي أن التلاميذ في المدارس الثانوية لا يصح أن يدرسوا أو يحفظوا إلا العصور الحية والنماذج العالية في الأدب العربي ، وأن تترك الدراسة المفصلة إلى الأقسام العالية ، حين نضمن أن ذوق التلميذ قد تربى ، ولم تعد تؤثر فيه النماذج السيئة .

وليس أخطر على ذوق الشادى في الأدب من أن نبدأه بنماذج من الساعاتي وعبد الله فكري باشا وأمثالهما . حتى إذا تدرج عاد لعهد البهازهير وابن سناء الملك وابن مطروح وأمثالهم .

ومنها ان كتب المطالعة موضوعة على غير أساس فني ، وبلا وجهة معينة؛ وإنما هي بضعة موضوعات حشرت حشراً وجمعت جمعا ؛ ويستوي في هذا جميع الكتب حتى التي اشترك فيها رجال الجامعة . وكان يجب أن توضع على أساس تعليمي ، فتتضمن أولا نظاما خاصاً لبث المعلومات العامة في نفوس الطلاب بتدرج مقصود ؛ وتتضمن ثانيا نظاما خاصا في التعريف بمفردات اللغة في تراكيب مختلفة تشرح خصائصها ، بحيث يحوي كل موضوع عددا من هذه المفردات ومشتقاتها في ثناياه : وتتضمن — كما اقترح الدكتور — قطعا مترجمة من الآداب الأجنبية المختلفة .

ومن هنا يعلم الدكتور أني معه في كثير من آرائه عن دراسة اللغة العربية . ولكن من العدل أن نقول : إنما هي

مآخذ منظور فيها إلى المثل الأعلى ، وأن الدراسة الحالية — وإن لم تكن قد بلغت هذا المثل — لم تنحط إلى حيث يريد أن يصورها الدكتور .

بل نحن نرتقي من هذا فنقرر أن اللغة العربية قد تقدمت كثيرا . وهي دائبة التقدم على أيدي مدرسيها الحاليين ؛ وهي لا تنحسر عن المجتمع المصري لتخلي مكانها للعامية ، بل هي — على العكس — تجلى هذه العامية عن كثير من معاقلها ، ولا يعدم الإنسان أن يجد الفصحى الآن تدب إلى الأسواق . والأكواخ والحقول أيضاً ، بشكل لم يكن معهودا قبل ربع قرن فقط . وقد بينت مذكرة جماعة دار العلوم التي سبقت الإشارة إليها هذه النقطة أوضح بيان .

وليس صحيحا أن التلاميذ يتفوقون في اللغات الأجنبية أكثر من اللغة العربية ، فمع ملاحظة ما تقدم من أن اللغة الفصحى هي أيضاً أجنبية بالقياس إلى المصرى ، فإننا نزيد أنها تلقى من مقاومة لغة البيت والشارع ولغة مدرسي غير العربية ، ما لا تلقاه الإنجليزية والفرنسية ، وهي مع ذلك أبين أثرا في الطالب منهما : وكل منصف يعلم أن طالب الشهادة الثانوية لا يستطيع كتابة رسالة باللغة الإنجليزية ولا يحسن قراءة صحيفة إنجليزية ، وليس هو كذلك في اللغة العربية ، والدكتور العميد يعترف في موضع آخر بأن الطلبة يدرسون لغتين أجنبيتين ولكنهم لا يستفيدون منهما شيئاً . ومن قبل هذا قرر معالي نجيب الهلالي بك في تقريره عن التعليم الثانوي ، أن الطلاب لا

يعرفون من اللغات الأجنبية إلا مبادىء سطحية .

وقد تابع الدكتور طه بك في هذا الموضوع ما جاء من قبل في كتاب الدكتور حافظ عفيفي باشا « على هامش السياسة » وكلاهما رسم صورة منكرة لدرس اللغة العربية في المدارس الابتدائية والثانوية . فأما الدكتور عفيفي باشا فمع احترامنا له نقول : إنه انتزع صورته من أيام دراسته هو ، وله عذره فهو بعيد عن دائرة المدارس . وأما الدكتور طه بك فمع قربه من المدارس ، إلا أن له عذره أيضاً ، فهو مشغول بالآداب جميعها ومشغول بالجامعة عن كل ما عداهما !

ويعقد الأستاذ العميد موازنة بين ثقافة الطلاب الأجانب في لغاتهم وآدابها كما وجدهم في فرنسا عند سفره للدراسة في « السوربون » وثقافة الطالب المصري في لغته وآدابها ، حيث تنعدم كل أسس الموازنة ؛ ويمكن في اختصار أن يقال : إن كل عوامل البيئة هناك مساعدة ، وكل عوامل البيئة هنا معاكسة وحسبنا هذا .

ويرى الدكتور أن من الجرم ألا يعرف الطلبة المصريون هنا شيئا عن هوميروس وبندار ، وهوارس ، وفرجيل ، ودانت ، وسرفنتس ، وجوت ، وفيكتور هوجو ، كما يعرف الطلبة الأجانب في فرنسا .

وأنا مع الدكتور في وجوب المعرفة بهؤلاء ، وفي إيجاد مترجمات لهم فيما يقرأ طلابنا كما قدمت . ولكني أسأل

الدكتور : ألم يسأل نفسه مرة كم يعرف الطلبة الأجانب عن المتنبي ، والمعري ، وابن الرومي ، والشريف الرضى من شعرائنا الأعلام ؟ بل كم يعرف الطلبة الفرنسيون مثلا عن : ملتن ، وجراى ، وكيتس ، ووردسورث من غير الفرنسيين ، ذلك أنه لفت نظري في الأسماء التي أوردها أنها جميعا من اللاتين ، الذين لا عجب ولا فضل للطالب الفرنسي إذا ألم بهم ، كما نلم نحن بشعراء العربية ... !

ثم لنعد إلى آراء الدكتور عن قضية اللغة العربية :

٣ ــ أن دار العلوم لا تصلح لتخريج مدرسي اللغة العربية، لأن خريجها لا يعرفون لغة أجنبية ، ولم يتقنوا العربية والفارسية ، ولأنها لا تخضع في برامجها ونظامها لديوان وزارة المعارف وسلطته المركزية ، ولأنها تجمع بين الدراسة العلمية ودراسة علوم التربية ، ولأنها لم تجدد شيئا في نحو البصرة والكوفة . بينما العلوم الطبيعية والرياضية تطورت وتحورت ، ولأنها لم تشترك في خلق النهضة الأدبية ، ولم يكن منها أحد من المشهورين الذين يقودون الجيل في السياسة أو الأدب أو الاجتماع ، ولأن وزارة المعارف دائبة الشكوى من ضعف اللغة العربية في المدارس .

ويترتب على هذا كله نتيجته المنتظرة ، وهي أن خريجي كلية الآداب أصلح لهذه الدراسة لكل ما سبق ، ولأن من تخرجوا في قسم اللغة العربية بها يدرسون الآن بالمدارس ، ويشهد لهم المفتشون من خريجي دار العلوم أنفسهم بالتفوق .

فلننظر في جميع هذه الوجوه .

لا يحسب أحد أننا راضون كل الرضا عن ثقافة دار العلوم ، فلا ريب أن جهل المدرس باللغة الأجنبية يقص أجنحته عن التحليق ، وعن متابعة آخر البحوث العلمية والنفسية لتجديد نفسه ومعلوماته ، وإنما يخفف من حدة هذه الحقيقة كثرة المترجمات الآن ، وهي تسمح — إلى حد ما — بتتابع التطورات الفكرية في العالم .

ولا ريب كذلك أن دراسة الأدب ناقصة في هذه المدرسة ، ومثلها دراسة التربية وعلم النفس .

وأنا على ثقة أن تصريحاتي هذه ستغضب الكثير من إخواني وأساتذتي ورؤسائي على السواء . ولكن لا بد منها ، فقد سبق لي أن صرحت بها ، وأنا طالب في المدرسة منذ ست سنوات ، وقد قدمت بها اقتراحات ضمنتها برامج كاملة للدراسة بالمدرسة إلى صاحب العزة ناظرها ، واقترحت أن تكون للمدرسة تجهيزية خاصة ، تدرس بها اللغة الإنجليزية منذ أول سنة ، وتتوسع في دراسة اللغة العربية وعلوم الدين ، فتهيء بذلك للقسم العالي ، على أن تستمر دراسة الإنجليزية في هذا القسم ، ويتوسع في دراسة اللغة العبرية ، وفي علوم التربية ، ويخلق درس النقد الفني بجانب تاريخ أدب اللغة الذي يدرس الآن ، وتزاد سنو الدراسة بالقسم العالي إلى ست سنوات ، تنتهي بتقديم رسالة ، ويستقل مجلس إدارتها بتسيير نظامها .

هذه كانت مقترحاتي . ولا زلت مصراً عليها ، وهي تتفق مع الملاحظات الثلاث الأول للدكتور . والحق حق من أية جهة جاء .

ولكن هذا شيء ، والنتائج التي يرتبها الدكتور شيء آخر . فإن هذا المدرس الناقص لا يزال حتى اليوم أصلح من تخرجهم المعاهد كلها للتدريس بالمدارس العامة ؛ وذلك لأمر واحد بسيط ، هو أنه خير من درس اللغة العربية دراسة منظمة صحيحة في المستوى المطلوب .

ولو أن طالب قسم اللغة العربية بكلية الآداب يدرس على هذا النسق ، بجانب ما يتوفر له من لغة أجنبية ، لكان بلا شك أصلح . ولكن للجو المدرسي وللتقاليد المدرسية قيمة في هذا النحو من الدراسة ، لا أحسب الدكتور يغفلها بينه وبين نفسه . وهو يعلم تلك الحقيقة الواضحة التي صرح بها ذات يوم الدكتور منصور بك فهمي – أحد عمداء كلية الآداب – وهي أن طلبة الكلية لا يدرسون اللغة العربية ، ولكنهم – على أكثر تقدير – يتثقفون ثقافة عربية ؛ وفرق بين التعبيرين ، كما لا بد أن يعلم الدكتور .

ولا نريد نحن أن نتابع بعض الخبثاء الذين يقولون : إن الدكتور العميد إنما يكره تدريس النحو في المدارس لهذه العلة نفسها !

أما الثقافات الأدبية وتفوق طلبة كلية الآداب فيها ،

فليسمح لي الدكتور أن أصارحه بحقيقة وقعت لي : لقد كنت وأنا طالب ، شديد الحنق على دار العلوم ، شديد النقمة على تقصيرها في حق الثقافات الأدبية ، وكنت أتخيل أن هناك على الضفة الأخرى للنيل ، وفي مدرجات الجامعات عالما آخر من الثقافة الواسعة ، وكان هذا التخيل يزيد نقمتي على المدرسة التي لا تلبي كل حاجة نفسي ومضت أيام ، واختلطت بأبناء الضفة الأخرى ، وقرأت ما يكتبون ، فالحق أقول لك يا دكتور : لقد علمت أنني ظالم لنفسي ولمعهدي وقد هدأت ثورتي وزالت حدتها ، وتيقنت يوم ذاك أن أبناء الضفة اليسرى وأبناء الضفة اليمنى للنيل ، لا يفترقون كثيرا إلا في الظواهر والقشور !

ولقد شاء الدكتور أن يسجل لخريجي الآداب اعترافا من المفتشين ، فأحب أن أرجو الدكتور في مراجعة هذه المسألة ، فلعل هؤلاء الخريجين خجلوا منه فغيروا له وجه الحقيقة ! وأحب أن أذكر له مثلين اثنين . أولهما واحد من هؤلاء عين في مدرسة ثانوية مدرسا للغة العربية ، وزاره أحد حضرات المفتشين فاقترح أن ينقل إلى المدارس الابتدائية ، فنفذ عميد كلية الآداب الاقتراح بصورة أخرى ، وهي إرسال هذا المدرس في بعثة من بعثات الجامعة لدراسة اللغة السريانية ! .

وثانيهما مدرس كذلك من هؤلاء كان في الجمعية الخيرية الإسلامية الإبتدائية فزاره مفتش كذلك ، واقترح عدم صلاحيته للتدريس بالمدارس الابتدائية ، فنقله كذلك عميد كلية الآداب

معيدا في كلية الآداب !

يجب يا دكتور أن تبقى دار العلوم ، وأن تطالب لها كما نطالب بالإصلاح والاستقلال ؛ فتنهض بمهمتها في المستقبل كما نهضت بها في الماضي لمصلحة الجميع ...

وأما الجمع بين الدراسة العلمية ودراسة التربية فلننظر رأي الدكتور فيه : فهو في ص ٣٤٨ من الكتاب يستنكر الجمع بين الدراستين . وفي ص ٣٦٧ يرى أن يدرس طلبة كليتي الآداب والعلوم في الكليتين وفي معهد التربية ابتداء من السنة الثالثة ويجمعوا بين الدراستين . وفي ص ٣٩٧ يعود إلى تحريم هذا الجمع في دار العلوم وفي مدرسة المعلمين العليا الملغاة . وفي ص ٤٣١ يعود إلى تحليله في كلية الآداب ومعهد التربية .

فأنت ترى من هذا أنه حيثما كان الجمع بين الدراستين في دار العلوم فهو محرم أي تحريم ؛ ومتى كان في كلية الآداب فهو محلل أي تحليل ؛ وليس بمثل هذا تساس شئون التعليم !

وأما أن دار العلوم تدرس نحو البصرة والكوفة ، ولا تجدد فيهما كما في علوم الطبيعة فلست أدري أن الدكتور يجد في هذه الموازنة ... أليس ثمة فارق بين علوم الطبيعة القائمة على المشاهدات والقوانين الطبيعية المجهولة التي تكشف يوما بعد يوم ، وبين العلوم اللسانية القائمة على أسس ثابتة لا تزيد ؟

وقد تألفت لجنة لإصلاح النحو بإرشاد الدكتور ، فهل

تراها صنعت نحوا غير نحو البصرة والكوفة ؟ وقد اشتغل الدكتور أستاذا للدراسات العربية عشرين عاما ، وسيطر على كثير من اللجان ، بل كثير من الوزارات ! فهل تراه صنع نحوا غير نحو البصرة والكوفة ؟ الحق أقول لك يا دكتور : كان خيرا ألا نعرض لمثل هذا الحديث !

بقي أن دار العلوم لم تشترك في خلق النهضة ولم يكن من خريجيها أحد من زعمائها ، وهذه مسألة وفاها الدكتور « زكي مبارك » حقها في عدد الرسالة (٢٩٠) وبين فيها مجد الجندي المجهول ، الذي يعمل بين الكراسات والتلاميذ ، والذي لا يستمتع بمجد ، لأن صناعته بلا مجد ، والدكتور طه بك نفسه قد أسلف الحديث عن الظروف المنكرة التي تكف نشاط المعلمين .

وما أريد أن أزعم أن هؤلاء المدرسين كانوا خليقين أن يصبحوا زعماء في الأدب والسياسة والاجتماع ، لو لم تكن أمامهم هذه الأعباء ، أو لم يتفرغوا للأدب كما تفرغ له الزعماء الذين ذكرهم الدكتور ؛ فأنا لا أغالط ولا أداخل ولا أغش نفسي ونفوس القراء ، وأنا أعلم أن هؤلاء الزعماء الذين ذكرهم الدكتور : سعد زغلول ، ومحمد عبده ، والعقاد ، وهيكل ، ولطفي السيد ، والمازني ، وأمثالهم ليسوا من صنع المدرسة ؛ ولكنهم من صنع الطبيعة ، ومن صنع أنفسهم ، ومن صنع القوى المذخورة في ضمير الشعب كله ، فليس لمعهد أن يفاخر بهم دون معهد .

ومع أن هذا المقياس : مقياس التأليف والشهرة لا يصلح ، فنحن نوافق الدكتور عليه ، ونحاسب كلية الآداب به .

لقد بدأت كلية الآداب تخرج منذ عام ١٩٢٨ في عهدها الجديد ، فلنعقد موازنة بين المشتركين في النهضة الأدبية من خريجها اومن خريجي دار العلوم منذ هذا العام : في العدد ، وفي نوع الإنتاج . وقد كنت أريد نشر الأسماء . لولا أنني لست في مقام الإعلان ، ولكن قراء الصحف والكتب يعلمون .

على أن خريجي دار العلوم هم الذين تقوم عليهم كلية الآداب من جهة ، ويقوم عليهم الأزهر الجديد من جهة ، ثم يقوم على ما كتبوا وترجموا علم ناشيء في مصر هو علم التربية وعلم النفس ، وإذا استثنينا كتاب التربية الحديثة للأستاذ المخزنجي ، وكتاب مشكلات التربية للأستاذ الهاكع وكتابين للأستاذ قنديل ، وثلاثة كتب للأستاذ يعقوب فام — لم يبق في المكتبات ، إلا مؤلفات هؤلاء الجنود المجهولين !

بقي أن وزارة المعارف دائبة الشكوى من دار العلوم فليتفضل الدكتور طه حسين بك بالرجوع إلى ما كتبه الأستاذ مؤلف « مستقبل الثقافة في مصر » عن الكيد والتنازع الظاهر والباطن في الديوان ، ليعرف علة هذه الشكوى ، وعلة هذا الإعلان !

* * *

غرض التعليم العالي والبحث العلمي

وهنا يخلص الدكتور مرة أخرى من هذه المشاكل الشائكة ، ومن الأغراض الموضعية ، فيعود إلى التحليق الذهني ، وإلى الصفاء الروحي ، وإلى عذوبة العرض وجمال التصوير ؛ فيتحدث عن أغراض التعليم العالي ، ويستعرض الآراء المختلفة فيه : من رأى رجل الشارع ، إلى المثقفين الممتازين على اختلاف وجهاتهم ؛ ويرى أن رجل الشارع أقرب إلى معرفة الغرض من هذا التعليم حين يصوره بأن التعليم فيه تهذيب للعقل وإزالة للجهل ، وأن المثقفين الممتازين أجدر بالنجاح في الحياة من الخاملين الجاهلين ، وبأن التعليم العالي يؤهل طلابه لشغل المناصب العالية الممتازة .

وليس كل الغرض منه إذن — كما يتصور المثقفون — البحث عن العلم للعلم ، ولا مجرد الإنتاج التطبيقي في الحياة العملية . وإنما ينبغي أن يكون جامعا لهذين الغرضين . وعلى هذا الأساس الواضح يبني الدكتور سياسة التعليم العالي بناء قويا . « فكليات الجامعة إذن تقصر أشنع التقصير في ذات أنفسها وفي ذات الأمة إن هي لم تخرج من الشباب إلا رهبانا يعكفون في مكاتبهم ومعاملهم على البحث الخالص ، كما أنها تقصر في

ذات أنفسها وفي العلم والمعرفة وفي ذات الأمة ، إن هي لم تخرج من الشباب إلا طلاب المنافع والمضطربين في كسب القوت ... » ويسرني أن أذكر أنني سمعت هذا الرأي مرات في مدرجات دار العلوم قبل سنة ١٩٣٢ من أساتذة التربية .

ويطلب الدكتور للدولة أن تفسح صدرها لخريجي الجامعة يشغلون من المناصب ما يناسب دراستهم ، ويطلب إليها وإلى الأمة والأفراد تشجيع البحث العلمي الخالص ومنح الجامعة ما تحتاج إليه من المعونة ، ويثني بحق على الأثرياء المصريين الذين لم يفكروا بعد في هذا التشجيع الذي يشهد بحيوية الأمة . وإنما كانت أول هبة من يد كريم يوناني لتشجيع درس الحضارة اليونانية في كلية الآداب وهو المسيو « ارستوفرون » .

ويعود مرة أخرى لبيان تنظيم هذا التشجيع ، وتنظيم البحث العلمي نفسه فيقترح اقتراحا غاية في الجودة ؛ وهو ضم جميع الهيئات العلمية المختلفة : « المجمع اللغوي العلمي المصري ، والجمعية الجغرافية ، وجمعية فؤاد الأول للتشريع والاقتصاد ، وجمعية فؤاد الأول للحشرات ، ومعهد فؤاد الأول للأحياء المائية ، وجمعية الأطباء ، وجمعية المهندسين ، والمجمع المصري للثقافة العلمية ، ولجنة التأليف والترجمة والنشر » وأن ينشأ من هذه جميعا « المجمع المصري » على مثال المجمع الفرنسي » ويمنح ميزانيات هذه الجمعيات المتناثرة ؛ ويكون بذلك بيئة علمية راقية » وهو اقتراح نافع . ما دامت قوائم الجامعة لم تشتد حتى الآن في البحوث الطبية ، ومواردها محدودة لا تسمح لها بالتوسع .

مشاكل الجامعة وعلاجها

ويتناول الدكتور حياة الطلبة الصحية والاجتماعية ، والبيئة الجامعية ، فيصور أسباب النقص فيها بكل تمهل ووضوح . ويصور الإهمال الصحي الذي ينخر في أجسام الطلاب والإهمال الاجتماعي الذي يطيح بأخلاقهم ، والتفكك في البيئة الجامعية الذي لا يحقق شيئا من الثقافة العامة . وهي لا تقتصر على التخصص في علم أو علوم ، والذي ينفي ما يجب أن يتوفر للجامعي من الصفات الإنسانية الراقية ، والآداب المثالية العالية .

حتى إذا فرغ من بيان أوجه النقص في هذا كله ، وبيان أوجه الطب لهما جميعا . بسط لك كفيه بالعوامل الهدامة التي تحول بينه وبين التنفيذ ... هذه العوامل تتلخص في تكتيف الجامعة بالنظام الحكومي المعقد ، وبالاعتداء على استقلالها العلمي بين الحين والحين .

وليس التضييق على الجامعة بمفسد فيها الصحة والاجتماع فحسب ، ولكنه يتناول شئونها التعليمية كلها ، ويتناول تقاليدها الجامعية كلها ، ويدخل السياسة وأهواءها إلى حرم

الجامعة وحجراتها ، فازدحام الطلاب دون توفير ما يجب لهم من المعامل والأساتذة ، وإنجاح الطلاب بقوة القانون ، والعفو عن المذنبين يهم برغم أحكام التأديب ... وكل شر وكل إفساد ، إنما يأتي الجامعة من تدخل السلطة التنفيذية في أخص شئونها .

والحق مع الدكتور في هذا كله ، وشكواه من تدخل السلطة التنفيذية في التعليم وشئونه قد لا يحتاج لتعليق منا ولا بيان ، لأن الجميع يشاركونه الرأي فيه ، أما شكواه من تدخل وزارة المالية فهو الذي قد يحتاج إلى المؤازرة من كل مثقف ، لأن لهذا التدخل وجها ظاهريا من الحجة يجوز على كثيرين .

وزارة المالية في مصر شأنها عجيب . فهي تبتلع اختصاصات الوزارات كلها ، وتكاد تشل عمل الوزارات كلها ، وتطيل الإجراءات وتعقدها في الوزارات كلها ، بحجة أنها المسئولة عن مالية البلاد !

فهي لا تكتفي بالرجوع إليها في النهاية عند تحديد ميزانية كل وزارة ، وبيان الدرجات والمصروفات والإيرادات في كل وزارة ؛ ثم تدع للوزارات المختلفة أن تتصرف في حدود ميزانياتها ، وتسيير أمورها في يسر وسرعة كلما رأت حاجة إلى ذلك . بل لا بد أن ترجع إليها في تفاصيل كثيرة كان يجب أن تستقل بها .

وهذا أثر من آثار الاحتلال لا بد أن يمحى ؛ فقد كان

المستشار المالي الإنجليزي يريد أن يركز السلطة في يده ، وأن يعلم الإنجليز كل كبيرة وصغيرة تجري في الدولة كلها ، عن طريق وزارة المالية : فكان هذا النظام المعقد المربك . والآن وقد استقلت البلد ، وأصبح كل وزير ككل وزير ، وكل وزارة ككل وزارة — يجب أن ترد الحرية للوزارات المختلفة ، فتعمل في حدود ميزانياتها التي وافقت عليها المالية —وحسب هذه ضمانا بذلك—ونزد للآلة الحكومية يسرها ونشاطها وسرعة إجراءاتها، بدل أن نزيدها عسرا وتعقيدا،وإذا تم هذا فلن يشكو الدكتور طه بك من هذه الوجهة ولن يشكو سواه .

التعليم الديني وضماناته

وفي خفة ورشاقة يتناول الدكتور حديث التعليم الديني ، وما يجب لصاحبه من تنور الذهن ، وثقافة العقل ، حتى يستطيع التفاهم مع أبناء الوطن كله ، وحتى يستطيع إرشادهم إلى الطريق السوي بأيسر مجهود .

ويرى كما تقدم أن تشرف الدولة على مرحلة التعليم العام في الأزهر ويصور بحق عقلية الأزهر في هذه الأيام وهو ينافس الدولة بتخريج متعلمين منه كالذين تخرجهم ، ومنحهم إجازات كإجازاتها ، ومطالبته لهم بوظائف من وظائفها ، ويرى أن هذه مزاحمة ومنافسة وليست مشاركة ؛ لأن الدولة التي تمثلها وزارة المعارف لا تعلم شيئا عن ثقافة من يدفعهم الأزهر إليها دفعاً ، ولم تشترك في تكوين عقليتهم بما يضمن لها أنهم لن يكونوا سببا في دفع العقلية العامة إلى الوراء .

ولا يقصر الحديث على رجال الدين الإسلامي بل يطالب بالثقافة وبإشراف الدولة كذلك على رجال الدين المسيحي ، لأن المسيحيين شركاؤنا في الوطن ، فيجب أن نضمن أن رجال

لا يرجعون بهم إلى الوراء ، ولا يلقونهم ثقافة تعارض دينهم ما يتلقونه في المدارس العامة . ومن بين ما يطالب به ترجمة الكتاب المقدس ترجمة عربية صحيحة ، بعيلة عن الأخطاء .

ونحن معه في ذلك كله معجبين بصراحته وقوة بيانه في جلاء هذه المسائل الشائكة .

الأدبُ والترجمة والصحافة والمذياع والخيالة

ويجتاز الدكتور بعد هذا دائرة المدرسة إلى إدارة المجتمع ، وإلى النشاط الحر الذي يضطرب فيه أبناء الوطن ، فيدعو دعوة جاهزة إلى الإكثار من الترجمة حتى تتصل بالثقافات الإنسانية .

ثم يصور في براعة ، جهاد رجال الأدب الحديث الذين كانوا روادا عظاما لعصر جديد ، وما لاقوه في هذا الجهاد الشاق من عنت الأيام ، وعنت الشعب ، وعنت التقاليد والقوانين ، وكل ما يحيط بهم ، وكيف تغلبوا على هذا كله ، ورفعوا رؤوسهم شامخين .

وهنا لا يتمالك القارىء نفسه وهو يعجب بهؤلاء الرواد الأبطال الذين أعزوا الأدب واستعزوا به ، أن يرسل أشد اللعنات على قوم من الطفيليين عبثوا بهذا الجهاد كله ، وسخروا من هذا النصر كله ، فراحوا يمرغون الأدب في الأوحال ، ويقفون بهذا الأدب على الموائد والأعتاب ، ويحرقونه قربانا

خسيسا لذوي الجاه والسلطان ، ويسفون به في المناسبات التافهة التي يفرح بها السوقة والعبيد .

ويرى الدكتور أننا بعد أن ظفرنا بالاستقلال لم ننهج نهجا جديدا في النهضة الأدبية والعلمية والاجتماعية ، ولا نزال كما كنا قبل الاستقلال نسمع جعجعة ولا نرى طحنا ، ومع هذا نعيب الأدباء والعلماء بقلة الإنتاج .

والدكتور هنا مقتصد – على غير عادته – في تصوير هذا العبث الذي نلج فيه فأريد أن أسأل : أين الأحزاب المصرية ، وأين برامجها الجديدة ، وأين آراؤها في مشاكلنا الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية ؟ إن لكل حزب في أوربا التي نقلدها رأيا وتفصيليا في كل هذه المسائل ، ومن هنا تختلف سياسة كل حزب في صبغ البلاد وصبغ المناهج الدراسية بخطته وغايته ، فيكون إذ ذاك معنى لاختلاف الجامعات في طرائقها وعقلياتها . واختلاف الإنتاج الأدبي والفني في وجهته وقصده ، ويكون ذلك النشاط العقلي الخصب الذي يغمر البلاد الحية ... فمتى يا ترى يكون لدينا أحزاب ؟

ثم يدرج الدكتور إلى الصحافة والخيالة والمذياع فيرى أن ظروف مصر الاجتماعية توجب تنظيم حريتها ، على ألا تكون إدارة المطبوعات أو إدارة الأمن العام هي التي تتولى ذلك . بل يوجب أن تنظم هيئات من المثقفين ثقافة عالية متنوعة للإشراف عليها ، وذلك حتى لا تغلو هذه الهيئات في الحد

من حريتها ، وحتى توجهها الوجهة الصالحة الأمينة على نهضة البلاد ومستقبلها .

ولا يقصر الدكتور في إظهار عطفه على المسرح لأنه أداة راقية للثقافة فيجب أن نمنع عنه خطر مزاحمة الخيالة له : لأنه أقرب منها إلى الفن الجميل ، وهو يجمع بين جمال المنظر وسحره . وجمال الأدب . وسحر الأسلوب في الحوار .

كلمة ختامية

وقد حرصت على استعراض رأي الدكتور في هذه الشئون كلها ، لأن هذا أدنى إلى توضيح ذلك العمل الشامل الذي قام به في كتابة القيم . وعلى حسن فهمه لعوامل الثقافة في كل بيئة وكل مكان . وقليل منا من يربط هكذا بين وسائل الثقافة جميعا .

وفي النهاية أتوجه إلى الدكتور بإعجابي بذلك المجهود العنيف ، وبذلك الدستور الجامع ، الذي قدمه للدولة ، ولعلها لا تكسل عن مراجعته ومناقشته . فهذا خليق أن يزج بعقليتها التعليمية إلى الأمام خطوات على هدى هذا النور الوهاج .

حلوان　　　　　　　　　　**سيد قطب**

فهرست

نبذة عن كتاب "مستقبل الثقافة في مصر"

"مستقبل الثقافة في مصر" كتاب لطه حسين نشر في القاهرة سنة ١٩٣٨م، وبرغم من أنه يعتبر من أصغر كتبه واهمها. فقد كتب "مستقبل الثقافة في مصر" بعد معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا، وكتب فيه افكاره بخصوص ما يجب بعدما نالت مصر الاستقلال.



نصوص من الكتاب:

- "مصر ثقافيا وحضاريا, هى دولة غربية بكل ما تعنيه هذه الكلمة من دلالة. فالعالم ينقسم إلى حضارتين لا ثالث لهما. الأولى, تأخذ جذورها من الحضارة المصرية القديمة وفلسفة اليونان والقانون الرومانى. والثانية, تأتى من الهند."
- "و اذن فالعقل المصري القديم ليس عقلا شرقيا اذا فهم من الشرق الصين واليابان والهند وما يتصل بها من الاقطار ".
- "مصر تنتمى إلى الحضارة الأولى. فلماذا إذن ينظر المصريون إلى أنفسهم على أنهم من أهل الشرق؟ يأتى هذا بسبب اللغة والدين. والمشاركة في هموم الاحتلال والتخلف. وما دمنا متخلفين مثل دول الشرق, ونتحدث بلغتهم, فنحن مع حضارة الشرق. ولكن تاريخ مصر يقول عكس ذلك."
- "مصر كانت عبر التاريخ على إتصال بدول البحر المتوسط وبحر إيجه. وكانت هى نفسها مهد حضارة غمرت الآفاق آلاف من السنين. هذه الحضارة هى جذور وأصل الحضارة الغربية الحديثة. وخلال التاريخ, كان تأثير حضارة مصر على اليونان, وتأثير حضارة اليونان على مصر واضحا ومستمرا. وحتى عندما كانت مصر جزءا من الدولة الإسلامية".

كلام من الكتاب عن العامية:

- "إني من أشد الناس إزورارا عن الذين يفكرون "في اللغة العامية على انها تصلح أداة للفهم والتفاهم، ووسيلة إلى تحقيق الأغراض المختلفة لحياتنا العقلية. قاومت ذلك منذ الصبا ما وسعتني المقاومة، ولعلي ان اكون قد وفقت في هذه المقاومة إلى حد بعيد، وسأقاوم ذلك فيما بقي لي من الحياة ما وسعتني المقاومة، لأني لا أستطيع أن أتصور التفريط-ولو كان يسيرا- في هذا التراث العظيم الذي حفظته لنا اللغة العربية الفصحى، ولأني لم أومن قط ولن استطيع أن أومن بأن للغة العامية من الخصائص والمميزات ما يجعلها خليقة بأن تسمى لغة، وإنما رأيتها وسأراها دائما لهجة من اللهجات قد أدركها الفساد في كثير من أوضاعها وأشكالها، وهي خليقة أن تفنى في اللغة العربية إذا نحن منحناها ما يجب لها من العناية فارتفعنا بالشعب من طريق التعليم والتثقيف، وهبطنا بها هي من طريق التيسير والإصلاح الي حيث يلتقيان من غير مشقة ولا جهد ولا فساد".

من موقع الموسوعة العالمية "ويكيبيديا":

https://ar.wikipedia.org/wiki/مستقبل_الثقافة_في_مصر_(كتاب)